كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

المصدر المؤول وأحكامه النحوية

إعداد

أ.د / فتحي أحمد عبد العال إسماعيل

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بجرجا

(العدد الثلاثون – الجزء الثاني أكتوبر ٢٠١١)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمد لله ، أحمده على سوابغ نعمه ، وأشكره على واسع فضله ، وأصلى وأسلم على سيد الوجود سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ، أما بعد ،،،

فيعدل المتكلم في كثير من أساليبه عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول ، ويُشرِبُ المعنى الدلالة على الزمن ، مع تحصينه مِنْ أيِّ احتمال لا يَقصِدُهُ، فيُدخِلُ الحرفَ المصدريَّ على الفعل ، أو الاسم ، ويُعطي ما يُؤَوَّلُ منهما حكمَ المصدر المصرَّحِ به .

وقد صَرَّح النحويون في غيرِ موضعٍ بكون المصدر المؤول في مرتبة الضمير ؛ لذا حكموا له ببعض ما يستحقه الضمير ، فمنعوا نعته ، ونيابته عن الحال، وقدموه على غيره حين جعلوه اسم كان ، على أن بعضهم لم يسلم بهذه الأمور، وخرج بعض الشواهد على عكسها .

وفَصَّلُوا الكلام في مدخول الحرف المصدري ، فمنعوا فيه الجمود ؛ لأن الجامد لا مصدر له .

وحاولوا المحافظة على المعنى بعد التأويل ، فمنعوا دخوله على فعل الأمر.

والناظر في استعمالاته يجده يقوم مقام ركن من أركان الجملة ، فيأتي مبتدأً ، وخبرًا ، وفاعلاً ، ومفعولاً ، واسمًا للناسخ ، وخبرًا له ، بل قد يتوقف الحكم النحوي عليه ، ففتح همزة (إن) أساسه التأويل بالمصدر ، وبعض الأفعال في بابي التعجب والتفضيل تحتاج إليه ؛ للتوصل إلى التعجب منها ، أو التفضيل .

وقد اختلفوا في نيابته عن ظرف الزمان ، والحال ، والمضاف إليه .

واختلفوا أيضًا في إعرابه بعد كان ، وفي سده مسد المفعولين ، أو أحدهما في باب ظن ، وفي سده مسد الاسم ، والخبر ، بعد ليت ولعل .

ويأتي هذا البحث بعد مقدمته في تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة :

التمهيد : المصدر الصريح والمصدر المؤول .

المبحث الأول : أدوات المصدر المؤول : ويشمل ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أدوات المصدر المؤول عند جمهور النحويين :

١- (أن) المصدرية . ٢- (أنَّ) المشددة .

٣- (ما) المصدرية . ٤- (كي) المصدرية .

المطلب الثاني : أدوات المصدر المؤول عند بعض النحويين :

١- مجئ (لو) حرفًا مصدريًّا .٢- وقوع (الذي) مصدرية .

٣ - همزة التسوية .

المطلب الثالث : التأويل بالمصدر من غير وجود حرف مصدري .

المبحث الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين نوعي المصدر الصريح والمؤول .

المبحث الثالث : المختلف في إعرابه من المصدر المؤول : ويشمل :

١ - إعراب المصدر المؤول بعد كان .

٢ - المصدر المؤول بعد ليت .

٣ - المصدر المؤول بعد ظن وأخواتها .

٤ - إنابة المصدر المؤول عن ظرف الزمان .

٥ - إنابة المصدر المؤول عن الحال .

٦ - وقوع المصدر المؤول مضافًا إليه .

٧ - نعت المصدر المؤول .

الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث .

أسأل الله – عز وجل – أن ينفع بهذا العمل ، وأن يجعله خالصًا لوجهه.

د / فتحي أحمد عبد العال

تمهيد

المصدر الصريح والمصدر المؤول

المصدر الصريح : هو مصدر الفعل القياسي أو السماعي ، مصرحًا بلفظه ، وهو " وصف للمصدر العام لكل فعل ..... ، فهو فى ذلك يقابل المؤول ".[١]

والمصدر المؤول : مصدر تقديري يؤخذ من حرف مصدري مع فعل ، أو اسم ، وربما جاء بدون الحرف المصدري .

ويكثر في الاستعمال العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول ، وقد ذكر النحويون في سر هذا العدول عدة أوجه :

أحدها : الدلالة على الحدث المقترن بالزمن ؛ لأن الحدث قد يكون فيما مضى ، وفيما هو آتٍ ، وليس في صيغته ما يدل على مضي أو استقبال ، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أَنْ) ؛ ليجتمع لهم الإخبارُ عن الحدث مع الدلالة على الزمان ، فيدل على المستقبل بنحو : يعجبني أنْ تقومَ ، وعلى الماضي بنحو : أعجبني أنْ قمتَ .[٢]

قال بدر الدين العيني: " فإن قيل : لم عدل عن لفظ المصدر الصريح في قوله : (وأن تعطوا من المغنم) [٣] إلى ما في معنى المصدر وهي (أنْ) مع الفعل؟ أجيب بأنه للإشعار بمعنى التجدد الذي للفعل ؛ لأن سائر الأركان كانت ثابتةً قبل ذلك ، بخلاف إعطاء الْخُمسِ ، فإن فرضيته كانت متجددة " .[٤]

---

[١] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

[٢] ينظر : نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، وبدائع الفوائد لابن القيم ١٤٩/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٢٨١ .

[٣] أخرجه البخاري في باب أداء الخمس من الإيمان ١ / ٢٠ .

[٤] عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ١ / ٤٨٢ .

الثاني : الدلالة على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة .

الثالث : تحصين المعنى من الإشكال ، فلو قلت : كرهتُ خروجَك ، أو : أعجبني قُدومُك ، احتمل الكلام أن يكون نفسُ القدوم هو المعجبَ لك دون صفة من صفاته وهيآته ؛ واحتمل أيضًا أن تريد أنك أعجبك سرعتُه ، أو بطؤه أو حالة من حالاته ، فإذا جئت بـ (أنْ) والفعل تحصَّنَ المعنى من الإشكال؛ لأنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد ، فإذا قلت : أعجبني أنْ قدمت ، كانت (أنْ) على الفعل بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان . [١]

الرابع : الدلالة على الوقوع ، ذكره صاحبُ البسيط [٢] في (أنَّ) المشددة ، فهناك فرقٌ بين : عجبتُ من انطلاقك ، وعجبتُ مِنْ أنَّك منطلقٌ ، فالأول لا دليل فيه على الوقوع والتحقق ، والثاني يدل على الوقوع والتحقق . [٣]

قال الزركشي : " ما قاله في المصدر يخالف قول أَصحابنا في كتاب الظِّهارِ في مسألة : إنْ وطئتُكِ فعبدي حُرٌّ عن ظهاري ، ولم يكن ظهارٌ ، فإنَّه يحكم به ظهار لإقراره " [٤].

---

[١] ينظر : نتائج الفكر ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٨١ .

[٢] محمد أبو عبد الله ضياء الدين بن العِلْج ، كان قد سكن اليمن وصنف بها ، له : البسيط في النحو ، أكثر أبو حيان من النقل عنه . ينظر : طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص ٢٩٨ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٣٧٠ .

[٣] ينظر : المساعد لابن عقيل ١ / ١٧١ .

[٤] البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٢ / ٢٣ .

المبحث الأول

أدوات المصدر المؤول

لا يمكن التأويل بالمصدر – غالبًا – إلا مع وجود أداة من أدواته مع مدخولها ، سواء أكان اسمًا أم فعلاً ، وأدواته سبعة هي : أنْ ، أنَّ ، ما ، كي ، لو، الذي ، همزة التسوية . [1]

والأدوات الأربع الأول متفق على ورودها حروفًا مصدرية ، أما لو ، والذي، وهمزة التسوية ، فقد دار خلاف بين النحويين في التسليم بإرادة معنى المصدر معها .

لأن (لو) من أدوات الشرط ، والذي أحد الموصولات النصية ، والهمزة همزة الاستفهام في الأصل ، وخرجت إلى معنى التسوية ، والمصدر الواقع معها مصدر مفهوم ، ولا يمكن الإتيان به مع غير (أم) ، فاقتران أم مع همزة التسوية هو الذي سوغ التأويل بالمصدر في هذه الصورة .

والكلام في هذا المبحث يشمل ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أدوات المصدر المؤول عند جمهور النحويين .

المطلب الثاني : أدوات المصدر المؤول عند بعض النحويين .

المطلب الثالث : التأويل بالمصدر من غير وجود حرف مصدري .

---

[1] تسمى هذه الأدوات بالموصول الحرفي ، وهو : كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر ، ويسمى المؤول أو المنسبك ، ويفرق بينه وبين الموصول الاسمي ، أنه لا يحتاج إلى عائد ، وقد ذكر العلامة السجاعي أن الشهاب السندوبي قد نظم الخمسة الأولى بقوله :

وهاكَ حروفًا للمصادر أُوِّلتْ وذكري لها خمسًا أصح ، كما رووا

وها هي أَنْ بالفتح أنَّ مشددًا وزِيدَ عليها كي ، فخذها وما ولو

ينظر : حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل للسُّجاعي ص ٤٠.

المطلب الأول

أدوات المصدر المؤول عند جمهور النحويين

١ – (أن) المصدرية :

تُوصل (أنِ) المصدرية بالفعل المتصرف ، ماضيًا كان أو مضارعًا ، نحو : أعجبني أنْ قمت ، وأريد أنْ تقوم [١]، والتقدير : يعجبني قيامُكَ ، وأريدُ قيامَكَ.

وقد اختلف فيها في موضعين : أحدهما : وصْلُها بفعل الأمر ، والثاني : اختصاصها بالفعل المتصرف .

أولاً : الخلاف في وصل (أنْ) بالأمر :

اختلف في وصل (أنْ) بالأمر على مذهبين :

الأول : مذهب سيبويه والأكثرين جواز وصلها بالأمر ، قال سيبويه : " وأما قوله : كتبت إليه أن افعل ، وأمرته أن قم ، فيكون على وجهين : على أن تكون (أن) التي تنصب الأفعال ، ووصلتها بحرف الأمر والنهي ، كما تصل (الذي) بـ (تفعل) إذا خاطبت ، حين تقول : أنت الذي تفعل ، فوصلت (أن) بـ (قُمْ) ؛ لأنه في موضع أمر ، كما وصلت (الذي) بـ تقول ، وأشباهها إذا خاطبت ، والدليل على أنها تكون (أن) التي تنصب أنك تدخل الباء فتقول : أوعزتُ إليه بأن افعل ، فلو كانت (أيْ) لم تدخلها الباء ، كما تدخل في الأسماء ، والوجه الآخر أن تكون بمنزلة (أيْ) ، كما كانت بمنزلة (أيْ) في الأول " . [٢]

فدخول الباء عليها دليل على كونها مصدرية تؤول مع الفعل باسم ؛

---

[١] ينظر : همع الهوامع ١ / ٣١٤.

[٢] الكتاب ٣ / ١٦٢.

لاختصاص الباء بالأسماء ، ولو كانت تفسيرية لما دخلت عليها الباء .

وقال ابن الشجري : " (أنْ) تدخل على الفعل فتكون معه في تأويل مصدر، إن كان ماضيًا ، أو مستقبلاً أو أمريًّا " [١]. وخرج عليه (أن) في قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [٢] ، وأجازه في قوله : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ﴾" . [٣]

وفي الأشباه والنظائر : " قال ابن الدهان في (الغرة): يجوز أن توصل (أنْ) بالأمر ، نحو : كتبت إليه بأن قم ، ولم يجز أن يوصل (الذي) بالأمر ؛ لأن (الذي) اسم يفتقر إلى تخصيص من صلة ، وليس كذلك (أنْ) ؛ لأنها حرف " . [٤]

وقال ابن مالك : " وأما (أن) المصدرية فتوصل بفعل متصرف ماضٍ ، أو مضارع ، أو أمر ، نحو قولهم : أوعزتُ إليه بأن افعل ".[٥]

وقال الشيخ خالد الأزهري : " وتوصل بفعل متصرف ، ماضيًا كان ، أو مضارعًا اتفاقًا ، أو أمرًا على الأصح ".[٦]

الثاني : منع الرضي وأبوحيان وصلَها بالأمر ، واحتجوا بما يلي :

أ – أنها إذا سبكت مع الفعل بمصدر فاتَ معنى الأمر المطلوب ، والمصدر المؤول ينبغي أنْ يفيد ما أفاده الفعلُ ، فقولهم : كتبت إليه أنْ قم : ليس بمعنى القيام، لأن قولك : بالقيام ، ليس فيه معنى طلب القيام .

---

(١) الأمالي الشجرية ٣ / ١٥٢.

(٢) أول سورة نوح.

(٣) سورة المائدة من الآية ١١٧.

(٤) ٤ / ١٣٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٠٥.

(٦) التصريح ١ / ١٤٨.

ب – أنها مع الفعل لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً ، لا يوجد في كلامهم : يعجبني أن قُمْ ، ولا : أحببتُ أن قُمْ ، ولا يجوز ذلك ، ولو كانت توصل به لجاز ذلك، كما جاز في الماضي والمضارع .

ج – لو جاز كون صلة الحرف أمرًا ، لجاز ذلك في صلة (أنَّ) المشددة ، و (ما) و (كي) و (لو) ، ولا يجوز ذلك اتفاقا .

د – أما احتجاج سيبويه بدخول الباء ، فالباء فيه ليست أصلية ، وإنما هي زائدة .[1]

وقد سَلَّمِ ابنُ هشام بفوات معنى الأمر ، كما هو مذهب الرضي وأبي حيان، لكنه ردَّ رَأيَهُمَا محتجًّا بما يلي :

١ – أن فوات معنى الأمر كفوات معنى المضي في الموصولة بالماضي ، وفوات معنى الاستقبال في الموصولة بالمضارع ، ثُمَّ إنَّ أبا حيان يُسَلِّم مصدرية (أن) المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾[2] ، وهذا يفوت معنى الدعاء ؛ إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقًا ، نحو : سقيًا ورعيًا .

٢ – أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً ؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، وليس لما ذكر ، وعلى هذا كان ينبغي عدم التسليم بمصدرية (كي) ؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل .

٣ – أما الاحتجاج على سيبويه بأن الباء زائدة ، فهذا وَهَمٌ فاحشٌ ؛ لأن حروف

---

[1] ينظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٤٠ ، والجنى الداني ص ٢١٦ ، وهمع الهوامع ٣١٤/١

[2] سورة النور من الآية ٩ ، وهي قراءة نافع ، بكسر الضاد ، وفتح الباء ، فعلاً ماضيًا ، ورفع لفظ الجلالة على الفاعلية . ينظر : النشر ٣٧٠/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٩٢/٢.

الجر – زائدة أو غير زائدة – لا تدخل إلا على الاسم، أو ما في تأويله.[١]

وإذا كان أبو حيان يمنع وصل (أنْ) بالأمر ، فقد أجاز هذا الوجه في قوله عز وجل : ﴿ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ ، قال : " يجوز أن تكون (أنْ) مصدرية وأن تكون تفسيرية ".[٢]

وقد نبه الآلوسي على هذا التناقض ، فقال : " ونصَّ أبو حيان على جواز هذا الوجه في بَحْرِهِ – هنا – ، ومنعه في موضعٍ آخر " . [٣]

وقَدَّرَ الزمخشريُّ لفظ الأمر قبل المصدر حفاظًا عليه، قال:" ﴿ أَنْ أَنذِرْ ﴾ أصله : بأن أنذر ، فحذف الجار ، وأوصل الفعل ، وهي (أن) الناصبة للفعل ، والمعنى : أرسلناه بأن قلنا له : أنذر ، أي : أرسلناه بالأمر بالإنذار ...." [٤]

وأشار السمين الحلبي إلى حسن هذا التقدير ؛ لئلا تفوتَ الدلالةُ على الأمر فقال : " وهذا الذي قَدَّره حَسَنٌ جدًّا ، وهو جوابٌ عن سؤال قدمتُه في هذا الموضوع: وهو أن قولهم : إنَّ (أَن) المصدريةَ يجوز أَن تتوصل بالأمر ، مُشْكِلٌ؛ لأنه ينسبك منها ومما بعدها مصدر ، وحينئذ تفوتُ الدلالةُ على الأمر ؛ ألا ترى أنك إذا قَدَّرت في : كَتَبْتُ إليه بأَن قم : كتبت إليه القيام ، تفوت الدلالة على الأمرِ حالَ التصريحِ بالأمر ، فينبغي أَن يُقَدر كما قاله الزمخشري أي : كتبتُ إليه بأَن قلتُ له: قُمْ ، أي : كتبتُ إليه بالأمرِ بالقيام " . [٥]

والأرجح في هذا هو جواز دخول (أنْ) على الأمر ؛ لأن المحافظة على المعنى إنما

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ص ٤٤ ، ٤٥ ، وروح المعاني ٢٩ / ٦٨.

(٢) البحر المحيط ٨ / ٣٣٢.

(٣) روح المعاني ٢٩ / ٦٨.

(٤) الكشاف ٤ / ٦١٥.

(٥) الدر المصون ١٠/ ٤٦٧.

تجب لو كان المعنى سيتحول عن أصله بالكلية ، أما في حالة التأويل فإن المصدر المؤول يستعمل مع الأصل ، وهو يشمل الأمر ؛ ذلك لأن التأويل أمر تقديري .

ثانياً : اختصاص (أن) بالفعل المتصرف :

لما كانت أن المصدرية تؤول مع الفعل بمصدر ، امتنع دخولها على الفعل الجامد ؛ لأنه لا مصدر له ، نص العلامة الرضي على هذه العلة ، فقال : " ..(أن) المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر ، ولا مصدر لغير المتصرف " . (١)

وقال ابن عقيل : " فإن وقع بعدها فعل غير متصرف ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ (٢)، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ (٣) ، فهي مخففة من الثقيلة " . (٤)

وادعى السيوطي إجماعهم على ذلك ، قال : " أما الجامد كعسي ، وهب ، وتعلم ، فلا توصل به اتفاقًا ". (٥)

وقد اختلفت نظرة المعربين في تأويل ما ورد من ذلك ، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ . (٦)

أجاز أبو البقاء العكبري وتبعه البيضاوي كون (أنْ) مصدرية ، قال أبو البقاء : " قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى ﴾ يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة ،

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٣.

(٢) سورة النجم ٣٩.

(٣) سورة الأعراف ١٨٥.

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ١٣٨.

(٥) همع الهوامع ١ / ٣١٤.

(٦) سورة الأعراف من الآية ١٨٥.

وأن تكون مصدرية " . [١]

وقال البيضاوي : " وأن مصدرية ، أو مخففة من الثقيلة .... " . [٢]

ومنع سائر المعربين أن تكون (أن) قبل عسى مصدرية ، وردوا على من أجاز ذلك ، قال أبو حيان الأندلسي في الرد على أبي البقاء : " وأجاز أبو البقاء أن تكون (أن) هي المخففة من الثقيلة ، وأن تكون مصدرية ؛ يعني أن تكون الموضوعة على حرفين وهي الناصبة للفعل المضارع ، وليس بشيء ؛ لأنهم نصوا على أنها توصل بفعل متصرّف مطلقاً ؛ يعنون ماضيًا ، ومضارعًا ، وأمرًا ، فشرطوا فيه التصرف، و (عسى) فعل جامد فلا يجوز أن يكون صلة لـ أن " . [٣]

وقال الآلوسي : " وجوز أبو البقاء أن تكون مصدرية ، وتعقب بأنها لا توصل إلا بالفعل المتصرف ، و (عسى) ليست كذلك " . [٤]

والصواب عدُّ (أن) الداخلة على الفعل الجامد مخففةً من الثقيلة ، وليست مصدرية ؛ إذ لا يمكن تقدير المصدر مع الفعل الجامد – كما تقدم – ، ولذا قال ابن مالك مقررًا هذه الحقيقة : " .... لا توصل بما لا تصرف له من مضارع ، كـ ينبغي ، في الأشهر ، ولا ماضٍ كـ عسى ، ولا أمر كـ هَلُمَّ ، في لغة بني تميم ، وإذا ثبت هذا فاعلم أن الواقعة في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ و ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ، مخففةٌ من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها خبرها " [٥] ، وهو من علامات المخففة .

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٨٩.

[٢] تفسير البيضاوي ١ / ٧٨.

[٣] البحر المحيط ٤ / ٤٣٠.

[٤] روح المعاني ٩ / ١٢٩ .

[٥] شرح التسهيل ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، وينظر : المساعد لابن عقيل ١ / ١٧٠.

٢ - (أنَّ) المشددة

(أنَّ) ، بتشديد النون ، إحدى أخوات (إنَّ) ، وهي توصل باسمها وخبرها ، نحو : يعجبني أنَّ زيدًا قائمٌ [١] ، هذا إذا كانت عاملةً ، فإذا كُفَّتْ عن العمل وُصِلَتْ بالجملة الاسمية ، أو الفعلية . [٢]

وتؤول مع معموليها بمصدر يُعرب حسب موقعه من الإعراب ، وتأخذ حكم المفردات ؛ لأنها تنوب مع معموليها عن المصدر الصريح ، بخلاف المكسورة التي تأخذ حكم الجمل .

وقاعدة فتح الهمزة هي إمكان التأويل بالمصدر ، فإن كان خبرها فعلاً ، أو اسمًا مشتقًا من الفعل قُدِّرَتْ بمصدر من لفظهما ، كقولة تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾ [٣] ؛ أي : إنزالُنا ، ومثل : بلغني أنَّك تنطلقُ، أو أنك منطلقٌ ، فالتقدير : بلغني الانطلاقُ ، وإن كان ظرفًا أو مجرورًا قُدِّرَ المصدرُ من لفظ الاستقرار ، مثل : بلغني أنَّك عند زيدٍ ، أو في الدار ؛ أي : بلغني استقرارُك عند زيد ، أو في الدار ، وإن كان اسمًا جامدًا قُدِّرَ بلفظ الكون ، مثل : بلغني أن هذا زيدٌ، أي : بلغني كونُ هذا زيدًا . [٤]

وذكر الشاطبي أنَّ هذا غيرُ مطَّردٍ فيها في كل مواضع فتحها ، ومَثَّلَ لذلك بوقوع (لو) قبلها في مثل : لو أن زيدًا ذاهب لأكرمتك ، ولا يصح : لو ذهاب زيد لأكرمتك ، وأجاب عن ذلك بأنَّ سدَّ المصدر مَسَدَّ (أنَّ) صحيحٌ باتفاقٍ ؛ ولذلك سميت مصدريةً ، والشاهد لذلك اطراده في كل مواضع الفتح ، غير أن (لو)

---

[١] ينظر : همع الهوامع للسيوطي ١ / ٣١٥ .

[٢] ينظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٤١ .

[٣] سورة العنكبوت من الآية ٥١.

[٤] ينظر : التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٥ / ٦٦ ، ٦٧ .

اختصت بهذا الحكم ؛ استقباحًا لوقوع الاسم بعدها ؛ إذ خصوها بالدخول على الفعل، مع أن المصدر سائغ في التقدير على القياس ، وقد جعل وقوع (أن) بعدها لزومًا استغناء عن وقوع المصدر بعدها ، فذكروا أنهم استغنوا عن : لو ذهابه بـ لو أنه ذاهب ، وإذا كان ذلك على الاستغناء لم يكن قادحًا في سد المصدر مسدها ؛ لأنه حاصل في القياس ، أو في الاستعمال . [١]

وذهب السهيلي إلى أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو (أن) الناصبة للفعل؛ لأنها أبدًا مع الفعل المتصرف ، وأن المشددة إنما تؤول بالحديث ، قال : وهو قول سيبويه [٢] ، ويؤيده أنَّ خبرها قد يكون اسمًا محضًا ، نحو : علمتُ أنَّ الليثَ الأسدُ ، وهذا لا يُشْعِرُ بالمصدر ؛ لأنه لا فعل له ، فهو اسم جامد ، ويرده أن هذا يقدر – عندهم – بالكون [٣] ، كما تقدم .

* * * * *

[١] المقاصد الشافية ٢ / ٣١٩ .

[٢] ينظر : الكتاب ٣ / ١٣٢ .

[٣] ينظر : مغني اللبيب ص ٦٠ ، والتذييل والتكميل ٥ / ٦٧ .

٣ - (ما) المصدرية

ما المصدرية : هي التي تُسبك مع ما بعدها بمصدر ، وتُعرَفُ بصلاحية المصدر معها [١] ، وأشار الجعبري إلى تعين هذا فيها بعد بئس والكاف . [٢]

ومذهب سيبويه أنها حرف بمنزلة (أنْ) ، فلا عائد عليها من الصلة ، وذهب الأخفش ، وابن السراج ، وجماعة من الكوفيين ، إلى أنها اسم بمنزلة (الذي) واقع على ما لا يعقل ، وهو الحدث ؛ لتأويلها بالاسم ، فنحو : أعجبني ما قمت ، يقدره سيبويه : أعجبني قيامُك ، ويقدره الأخفش ومن معه : أعجبني القيامُ الذي قمته، وحُذِفَ العائد من الصلة . [٣]

والمذهب الأخير مردود بقول الشاعر :

أليسَ أميرِي في الأمورِ بأنتُما بما لستُمَا أهلَ الخيانةِ والغدرِ [٤]

إذ لا يسوغ تقدير (ما) فيه بـ (الذي) ؛ لعدم الرابط . [٥]

وهي على قسمين :

أحدهما : المصدرية الظرفية أو الزمانية ، وهي التي تفيد المصدر مقترِنًا بالزمن،

---

[١] ينظر : شرح قطر الندى لابن هشام ص ٤١ .

[٢] ينظر : غايات البيان في معرفة ماءات القرآن ص ٦٦ .

[٣] ينظر : التذييل والتكميل ٣ / ١٥٤ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ص ٤٢ ، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي مع حاشية يس ١ / ٨٥ ، ٨٦ ، و غايات البيان في معرفة ماءات القرآن ص ٦٦ .

[٤] البيت من الطويل غير منسوب في التذييل والتكميل ٣ / ١٥٤ ، والجنى الداني ص ٣٣٢ ، ومغني اللبيب ص ٤٠٣ .

[٥] ينظر : التذييل والتكميل ٣ / ١٥٤ ، والجنى الداني ص ٣٣٢ ، ومغني اللبيب ص ٤٠٣ .

كقوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [1] ؛ أي: مدة دوامي حيًّا ، وقوله : ﴿ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِماً ﴾ [2] ، ﴿ مَا دُمْتُمْ حُرُماً﴾ [3] ، ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾ [4] ، فالدلالة على الوقت يُشَارُ إليها بالمدة ، والدلالة على المصدر يشار إليها بالدوام.[5]

ومنه قول امرئ القيس :

أَجَارَتنـــا إنَّ الخطـــوبَ تنـــوبُ ∴ وإنـــي مُقـيمٌ مـا أقـامَ عَسِـيبُ [6]

أي : مدة إقامة عسيب .

الثـاني : المصدرية غير الظرفية أو غير الزمانية ، وهي تقدر – مع صلتها – بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها ، كقوله تعالى : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [7] ؛ أي : بنسيانهم يوم الحساب ، وقولـه تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [8] ؛ أي : فاصدع بالأمر ، وقولـه : ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَـــالُواْ ﴾ [9]؛ أي : قـــولهم ، وقولـــه : ﴿ عَزِيـــزٌ عَلَيْـــهِ

---

[1] سورة مريم من الآية ٣١ .

[2] سورة آل عمران من الآية ٧٥ .

[3] سورة المائدة من الآية ٩٦ .

[4] سورة هود من الآية ١٠٧ .

[5] ينظر : الجنى الداني ص ٣٣٠ ، ورصف المباني ص ٣١٤ .

[6] البيت من الطويل في ديوانه ص ٣٥٧ ، وفيه : إن المزار قريب ، بدل : إن الخطوب تنوب .

[7] سورة ص من الآية ٢٦ .

[8] سورة الحجر من الآية ٩٤ .

[9] سورة آل عمران من الآية ١٨١ .

مَا عَنِتُّمْ ﴾ [1] ، وقول الشاعر :

يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ الليالي ∴ وكان ذَهَابهنَّ له ذَهَابا[2][3]

أي : يسر المرءَ ذَهَابُ الليالي .

ولأبي القاسم السهيلي فيها شرطان :

أحدهما : كون الفعل بعدها غير خاص بل مبهمًا يحتمل التنويع ، نحو : يعجبني ما صنعت ، وما حكمت[4]، ولا يجوز : يعجبني ما جلست ، قال السهيلي : : " (ما) لما كانت اسمًا مبهمًا ، لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه ، فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه ويعبر بها عنه، كقولك : يعجبني ما صنعت ، وما عملت ، وما فعلت ، وكذلك تقول: ما حكمت؛ لأن الحكم مختلف أنواعه ، وكذلك الصنع والفعل والعمل ، فإن قلت : يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد، كان غثًّا من الكلام؛ لخروج (ما) عن الإبهام، ووقوعها على ما لايتنوع من المعاني؛ لأنه يكون التقدير حينئذ: أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت، فيكون آخر الكلام مفسرًا لأوله ، رافعًا للإبهام ، فلا معنى حينئذ لـ ما " [5] .

ويرده وقوعُها على المصدر الذي لا تختلف أنواعه ، بل هو نوع واحد ،

---

[1] سورة التوبة من الآية ١٢٨ .

[2] البيت من الوافر غير منسوب في : المفصل للزمخشري ص ٤٢٩ ، والأزهية للهروي ص ٨٣ ٨٣ ، والجنى الداني ص ٣٣١ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ص ٤١ .

[3] ينظر : الأزهية للهروي ص ٨٣ ، والجنى الداني ص ٣٣١ .

[4] ينظر : الجنى الداني ص ٣٣١ ، وهمع الهوامع ١/ ٣١٧ .

[5] نتائج الفكر ص ١٨٦ .

كقوله تعالى : ﴿ بِمَا أَخْلَفُواْ اللّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾ [١] ، فإن إخلافهم ما وعد الله كان نوعًا واحدًا مستمرًّا معلومًا ، وكذلك كذبهم ، وقوله جل وعز : ﴿كُونُواْ عِبَاداً لِّي مِن دُونِ اللّهِ وَلَكِن كُونُواْ رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [٢]، فهذا مصدر معين خاص ، لا إبهام فيه ، وهو: عِلْمُ الكتابِ ودَرْسُهُ، وهو فرد من أفراد العمل والصنع ، فهو كالذي منعه من الجلوس ، والقعود ، والانطلاق ، وقوله سبحانه :﴿ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٣]، فاستكبارهم وقولهم على الله غير الحق مصدران معينان غير مبهمين . [٤]

ثانيهما : صلاحية وقوع (ما) الموصولة موقعها [٥] ، ونسب هذا إلى صاحب البسيط أيضًا ؛ لأن الموصولة سابكةٌ في المعنى ؛ لأنك تسبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد ، وذهب أبو حيان إلى أن هذا يبطل بقول الشاعر :

يسرُّ المرءَ ما ذهبَ الليالي ∴ وكان ذهابهنَّ له ذهابا

أي : ذهاب الليالي ، ولا يصح فيه الموصول . [٦]

ولكونها مع ما بعدها كالكلمة الواحدة ، لا يجوز تقديم شيء من صلتها عليها ، ولا الفصل بينهما بأجنبي . [٧]

---

[١] سورة التوبة من الآية ٧٧ .

[٢] سورة آل عمران من الآية ٧٩ .

[٣] سورة الأنعام من الآية ٩٣ .

[٤] ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم – القسم الأول ٣ / ٢٢ ، ٢٣ .

[٥] ينظر : الجنى الداني ص ٣٣١ .

[٦] ينظر : التذييل والتكميل ٣ / ١٥١ ، وهمع الهوامع ١ / ٣١٧ .

[٧] ينظر : رصف المباني ص ٣١٥ .

٤ - كي المصدرية :

وهي بمنزلة (أنْ) معنى وعملاً ، وتختص بالمضارع .

وتكون مصدرية إذا سبقها لام التعليل ظاهرة ، أو مقدرة ، كقوله تعالى : ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [١] ، ونحو : جئت لكي تكرمني ، أو كي تكرمني ، إن قدرت أن الأصل : لكي ، وحذفت اللام استغناء عنها بنيتها ، فإن لم تقدر اللام كانت (كي) حرف جر بمنزلة اللام ، وكانت (أن) مضمرة بعدها إضمارًا لازمًا.[٢]

وتتعين مصدريتها مع ظهور اللام ، كما في الآية الكريمة السابقة ؛ لأنه لا يدخل حرف جر على نظيره .

ويجوز فيها التعليل والمصدرية إذا لم تدخل عليها اللام .

ولا تكون وما بعدها إلا في موضع جر باللام ، فلا تقع مبتدأ ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مجرورًا بالإضافة ، بخلاف (أن) أم الأدوات المصدرية . [٣]

قال الانبابي : " والمصدر المؤول من (كي) والفعل مجرور باللام الجارة لفظًا ، أو تقديرًا ، فالمصدر المؤول معها مجرور " [٤] .

وهناك من يلزم كونها حرف جر ، ويقدر (أن) بعدها . [٥]

---

[١] سورة الأحزاب من الآية ٣٧ .

[٢] ينظر : شرح قطر الندى لابن هشام ص ٥٨ ، وحاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ص٢٤٢ .

[٣] ينظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٤١ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ١٧١ ، ورصف المباني ص ٢١٥ ، والجنى الداني ص ٢٦٣ ، وهمع الهوامع ١ / ٣١٥ .

[٤] تقرير الانبابي على حاشية السجاعي على ابن عقيل ص ١٥٨ .

[٥] ينظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٤١ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ١٧١ .

المطلب الثاني

أدوات المصدر المؤول عند بعض النحويين

(١) مجئ (لو) حرفاً مصدرياً

أصل لو في الاستعمال العربي أن تكون للشرط ، وقد خرجت عن هذا الأصل فاستعملت حرفًا مصدريًّا ، وعلامتها أن يصلح موضعها (أنِ) المفتوحة ، وهي بمنزلتها معنى لا عملاً ، وحينئذ لا تحتاج إلى جواب . [١]

قال ابن عقيل: " لو تستعمل استعمالين: أحدهما: أن تكون مصدرية وعلامتها:صحة وقوع أن موقعها، نحو: وددت لو قام زيد؛ أي قيامة ....". [٢]

وشرطها : أن ترد بعد فعل يُفْهَمُ منه معنى التمني ، وهو يشمل : ود ويود، وأحب ، وأتمنى ، وأختار ، والمسموع : ودَّ ويودُّ . [٣]

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [٤] ، أي:التعمير، وقوله: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً﴾[٥]،﴿ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ ﴾[٦]﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[٧] ،

---

[١] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٨/١ ، والجنى الداني ص ٢٨٧ ، والبرهان للزركشي ٣٧٣/٤ ، ومعجم المصطلحات النحوية ص ١٦.

[٢] شرح ابن عقيل ٤ / ٤٧.

[٣] ينظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٤٢ ، وهمع الهوامع ١ / ٣١٥.

[٤] سورة البقرة من الآية ٩٦.

[٥] سورة البقرة ١٠٩.

[٦] سورة النساء ١٠٢.

[٧] سورة القلم ٩.

﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾ [١]، أي الافتداء . [٢]

فـ (لو) في الآيات السابقة مسبوقة بـ ودَّ أو يودُّ ، وهي مؤولة مع الفعل بمصدر في موضع المفعول به .

قال الشيخ يوسف الجرشة بعد أن أورد سبع آيات لاستعمالها مصدرية : " وبعد هذه الكثرة الكاثرة ، وظهور تأويلها مع ما بعدها بمصدر ، لا يسعُنا إلا أن نوافقَ المثبتين لها " . [٣]

ومن استعمالها دون مفهم تمن نادرًا قول قُتيلة بنتِ النضر بن الحارث :

ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ورُبَّما ∴ مَنَّ الفَتَى وهوَ المَغيظُ المُحْنَقُ [٤]

وقول الأعشى :

ورُبَّما فاتَ قَوْمًا بعضُ أَمْرِهِم مِن التأَنِّي ، وكانَ الحَزْمُ لو عَجِلُوا [٥]

أي : وكان الحزمُ عَجَلَهُمْ .

وقول امرئ القيس :

---

(١) سورة المعارج ١١.

(٢) ينظر : البرهان ٤ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وموصل الطلاب ١٣٢.

(٣) من نحو القرآن ص ٦٥.

(٤) البيت من الكامل لها في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣٠٤/١ ، والتذييل والتكميل ٣ / ١٥٧، والتصريح ٢ / ٤١٦ ، وهي تخاطب النبي – صلى الله عليه وسلم – حين قتل أباها النضر ، بعد انصرافه من غزوة بدر ، والمعنى : أي شيء كان يضرك لو عفوت ، والفتى – وإن كان مغضبًا منطويًا على حنق وعداوة – قد يمن ويعفو. ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٩٦٧.

(٥) البيت من البسيط له في مغني اللبيب ص ٣٥٠ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤٩/٤ ، وغير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٨ ، ولم أجده في ديوانه ، تح د/ محمد حسين.

تَجاوَزتُ أَحراسًا إِلَيها وَمَعشَرًا عَلَيَّ حِراصًا لَو يُسِرّونَ مَقتَلي [1]

أي : حراصًا على إسرار قتلي .

وقول آخر :

لقد طوَّفتُ في الآفاقِ حتَّى ∴ بَلِيتُ وقد أَنَى لي لو أَبيدُ [2]

فهذه الشواهد الأربعة وردت فيها (لو) مصدرية، ولم تسبق بمفهم تمن.

والبيت الأخير حمل الأَعْلَمُ (لو) فيه على التمنِّي ، قال: " و (لو) هنا في معنى التمني ، أي : ليتني أهلك فأستريحَ مما أجد " . [3]

وحملها المرزوقي على المصدرية ، قال : " والمعنى : أنَّى لي البُيُودُ إن كُتِبَ ، وقُضِيَ عليَّ " . [4]

ومجيء (لو) مصدرية ليس مجمعًا عليه ، بل ذهب إليه الفراءُ ، والفارسيُّ ، والتبريزي ، وأبو البقاء ، وابنُ مالك . [5]

---

[1] البيت من الطويل في ديوانه ص ١٣ ، تح / محمد أبو الفضل ، وفيه : وأهوال معشر ، بدل : إِلَيها وَمَعشَرًا، ويشرون بدل : يسرون ، ومغني اللبيب ص ٣٥٠.

[2] من الوافر للمِسْجاح بن سِباع بن خالد في ديوان الحماسة لأبي تمام ص ١٨٢ ، وغير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية له ١ / ٣٠٤ ، والتذييل والتكميل ٣ / ١٥٧ ، والتطويف : كثرة الطواف، والآفاق : نواحي الأرض ، ومعنى بليت : شخت وهرمت ، وأنى الشيء يأنى وآن يئين : إذا حان والأوان : الحين ، ومعنى أبيد: أذهب وأهلك . ينظر : شرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري ١ / ٥٠١.

[3] شرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري ١ / ٥٠١.

[4] شرح ديوان الحماسة ١ / ١٠٠٩.

[5] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٩ ، وشرح الكافية الشافية له ١ / ٣٠٢ ، والتذييل والتكميل ١٥٦/٣ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٩٢ ، ومغني اللبيب ص ٣٥٠ ، وهمع الهوامع ٣١٥/١ ، والتصريح ٢ / ٤١٧.

ونسبه أبو حيان إلى بعض الكوفيين ، قال : " ذهب بعض الكوفيين ، وغيرهم في مثل هذا إلى أن (لو) – هنا – مصدرية بمعنى (أن) ، فلا يكون لها جواب ، وينسبك منها مصدر هو مفعول يودُّ ، كأنه قال : يود أحدهم تعميرَ ألف سنة ".[1]

وفي موضع آخر من تفسيره (البحر المحيط) نسبه إلى البصريين ، قال: "﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾ ، (لو) – هنا – على رأي البصريين مصدرية بمعنى (أن)؛ أي : وَدُّوا إدهانَكم ..." . [2]

والجمهور على أنها لا تكون مصدرية [3] ، واحتجوا بما يلي :

١ – أنه لم يسمع دخول حرف الجر عليها . [4]

٢ – دخولها على (أنَّ) المصدرية في نحو قوله تعالى : ﴿ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ﴾ ، والحرف المصدري لا يدخل على مثله . [5]

٣ – ما ورد ظاهره كونها مصدرية مؤول بكونها شرطية ، وجوابها محذوف ، ومفعول (يود) كذلك محذوف ، قال أبو حيان : " مفعول الودادة محذوف تقديره : يود أحدهم طول العمر ، وجواب (لو)محذوف تقديره : لو يعمر ألف سنة لسُرَّ بذلك ، فحذف مفعول يود لدلالة ﴿ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ عليه ، وحذف جواب (لو) لدلالة (يود) عليه ، هو الجاري على قواعد البصريين في مثل هذا المكان " . [6]

وقال ابن هشام : " ويقول المانعون في نحو ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ

---

[1] البحر المحيط ١ / ٤٨٢ ، وينظر : روح المعاني ١ / ٣٣٠.

[2] البحر المحيط ٨ / ٣٠٣.

[3] ينظر : التذييل والتكميل ٣ / ١٥٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٣١٥.

[4] ينظر : همع الهوامع ١ / ٣١٥.

[5] ينظر : البرهان ٤ / ٣٧٤.

[6] البحر المحيط ١ / ٤٨٢.

سَنَةٍ ﴾ : إنها شرطية ، وإن مفعول (يود) ، وجواب (لو) محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك .... " .[١]

والأرجح في ذلك : هو الرأي الأول الذي يعتمد على ظاهر اللفظ دون تقدير ، أو تأويل فيه تكلف ؛ لما يلي :

الأول : قال ابن هشام : " ويشهدُ للمُثبِتينَ قراءةُ بعضهم ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾ [٢] بحذف النون ، فعطف (يُدْهِنُوا) بالنصب على (تُدْهِنُ) لما كان معناه : أنْ تدهنَ ".[٣]

وبهذا قال أبو حيان على الرغم مِنْ ردِّه السابق على مَنْ ذهب إلى مصدرية لو ، قال : " وقال هارون : إنه في بعض المصاحف ﴿ فَيُدْهِنُوا ﴾ ولنصبه وجهان : أحدهما : أنه جواب (ودوا) لتضمنه معنى (ليت) ؛ والثاني: أنه على توهم أنه نطق بـ (أن) ؛ أي : ودوا أن تدهن فيدهنوا ، فيكون عطفاً على التوهم ، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول مَنْ جعل (لو) مصدرية بمعنى (أن) " [٤].

الثاني : أثبت كثيرٌ من النحاة مصدرية (لو) ، قال أبو بكر بن الأنباري في شرح بيت امرئ القيس المتقدم : " ومعنى (لو يسرون) : أن يسروا، و (أن) تضارع (لو) في مثل هذا الموضع ، يقال : وددت أن يقوم عبد الله ، ووددت لو قام عبد الله، إلا أن (لو) يرتفع المستقبل بعدها بالزيادة التي في أوله، وأن تنصب الفعل المستقبل، قال الله عز وجل ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن

---

[١] مغني اللبيب ص ٣٥٠.

[٢] في البحر المحيط ٨ / ٣٠٤ : " قال هارون : إنه في بعض المصاحف ﴿ فَيُدْهِنُوا ﴾ .

[٣] مغني اللبيب ص ٣٥٠.

[٤] البحر المحيط ٨ / ٣٠٤.

تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ [١] ، فجاء بـ أن ، ومعنى ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [٢]: ودوا أن تدهن فيدهنون ". [٣]

وقال أبو البقاء : " ﴿ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ ، لو – هنا – بمعنى (أن) الناصبة للفعل، ولكن لا تنصب ، وليست التي يمتنع بها الشيء لامتناع غيره ، ويدلك على ذلك شيئان : أحدهما : أن هذه يلزمها المستقبل ، والأخرى معناها في الماضي ، والثاني : أن يود يتعدى إلى مفعول واحد ، وليس مما يعلق عن العمل ؛ فمن هنا لزم أن يكون (لو) بمعنى (أن) ، وقد جاءت بعد يود في قوله تعالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ [٤] ، وهو كثير في القرآن والشعر " . [٥]

وقال ابن عقيل :" لو تستعمل استعمالين : أحدهما : أن تكون مصدرية وعلامتها صحة وقوع أن موقعها ، نحو: وددت لو قام زيد؛ أي قيامة.....". [٦]

وعَوَّلَ عليه الدّماميني في تخريج ما وقع في تصانيف العلماء كثيراً من قولهم: (بخلاف ما لو كان كذا) ، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي : بخلاف ما لو وقع ميتًا ، وقول صاحب التلخيص [٧]: (بخلاف ما لو أُخِّرَ) ، فيكون التقدير : بخلاف وقوعه ميتاً ، وبخلاف تأخيره ، و (ما) زائدة بين المضاف

---

(١) سورة البقرة ٢٦٦.

(٢) سورة القلم ٩.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٠.

(٤) سورة البقرة ٢٦٦.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٩٦.

(٦) شرح ابن عقيل ٤ / ٤٧.

(٧) هو الخطيب القزويني ، جاء في كتابه (التلخيص في علوم البلاغة) ص ٨٤ : " وقد يقدم – المسند إليه – لأنه دالٌّ على العموم، نحو : كل إنسان لم يقم، بخلاف ما لو أخر ، نحو: لم يقم كل إنسان، فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد .....".

والمضاف إليه ، نحو : (جئتك غير ما مرَّة) . [١]

الثالث : التكلف الواضح في تقدير الجمهور للمحذوف ، قال ابن هشام : " ولا خفاء بما في ذلك من التكلف " . [٢]

وقال الشيخ خالد :" ولا يخفي ما في هذا التقدير من كثرة الحذف " [٣] .

تأويل دخول (لو) على أنَّ :

أما دخولها على (أنَّ) في قوله تعالى : " ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً ﴾ [٤]

فجوابه أن (لو) إنما دخلت على فعل محذوف ، مقدر بعدها ، تقديره : تود لو ثبت أن بينها . [٥]

وقد دخلت على (أنَّ) – أيضًا – في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٦]، وجعلها ابن مالك مصدرية ، وأجاب عنه بمثل الجواب السابق ، وبإمكان أن يكون هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه ، كقوله تعالى : ﴿فِجَاجاً سُبُلاً ﴾ [٧] .[٨]

ورُدَّ كلامه بأن (لو) – هنا – ليست مصدرية ، وبأن توكيد الموصول

---

[١] ينظر : الفوائد العجيبة لابن عابدين الدمشقي ص ٦٢.

[٢] مغني اللبيب ص ٣٥٠.

[٣] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ١٣٣.

[٤] سورة آل عمران من الآية ٣٠.

[٥] ينظر : مغني اللبيب ص ٣٥١.

[٦] سورة الشعراء من الآية ١٠٢.

[٧] سورة الأنبياء من الآية ٣١.

[٨] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١.

قبل مجيء صلته شاذٌّ ، كقراءة زيد بن علي ﴿ وَالَّذِينَ مَن قَبْلَكُمْ ﴾ [1] ، بفتح الميم [2] ، على أن (مَنْ) توكيد لـ (الذين) .

وعلى ما سبق فإن التسليم بمصدرية (لو) أحسن من التقدير الذي لجأ إليه بعضهم ؛ إذ هو خلاف الأصل ، وعلى هذا كثير من النحويين .

* * * * *

[1] سورة البقرة من الآية ٢١ ، وهي قراءته في البحر ١ / ٢٣٤.

[2] ينظر : مغني اللبيب ص ٣٥١.

(٢) وقوع (الذي) مصدرية

(الذي) أحد الموصولات النصية ، وقد يخرج عن هذا الأصل ويأخذ حكم الحروف المصدرية ، فيؤول مع ما بعده بالمصدر، هذا قول يونس، والفراء ، والفارسي، وارتضاه ابن خروف، وابن مالك، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [١]، وقوله : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ ﴾ [٢]. [٣]

قال الفراء : " يريد : كخوضهم الذي خاضوا " . [٤]

وقال الفارسي : " ويجوز في قوله : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ ﴾ [٥] وجه آخرُ ، على ما يراه البغداديون أيضًا ، وحكاه أبو الحسن عن يونس ، وهو أن يكون (الذي) مع ما بعده من الفعل فيمن قَدَّرَ (أحسنَ) فعلاً في تقدير المصدر، كما يرى الجميع ذلك في (ما) في نحو قوله : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [٦]، أي : بكذبهم .

وهكذا قال البغداديون ، أو من قال منهم في قوله : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ ﴾ ، إن المعنى : وخضتم كخوضهم .

وحكى أبو الحسن عن يونس في قوله:﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾، كأنه : ذلك تبشيرُ الله عبادَه " . [٧]

وقال ابن مالك: " وهذا الذي ذهب إليه الفراء، حكى مثلَه أبو علي في

---

[١] سورة الشورى من الآية ٢٣.

[٢] سورة التوبة من الآية ٦٩.

[٣] ينظر : مغني اللبيب ص ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٣١٩.

[٤] معاني القرآن للفراء ١ / ٤٤٦.

[٥] سورة الأنعام من الآية ١٥٤.

[٦] سورة البقرة ١٠ ، وسورة التوبة ٧٧.

[٧] المسائل الشيرازيات ١/ ٣٦٠ ، ٣٦١ ، وينظر : ٢ / ٦٠٢.

(الشيرازيات) عن أبي الحسن عن يونس، وبه أقولُ، وهو اختيار ابن خروف".[١]

وأشار ابن هشام في مغني اللبيب إلى أن محمد بن مسعود الزكي [٢] نص في كتابه (البديع) على أن (الذي) و(أن) المصدرية يتقارضان [٣] ، فتقع الذي مصدريةً ، كقول الشاعر :

أتَقرحُ أكبادُ المحبِّينَ كالذي أرى كبدي من حبِّ ميَّةَ تَقرحُ [٤] [٥]

معناه : كرؤية كبدي ، ومثله قول عبد الله بن رواحة :

فَثَبَّتَ اللَهُ ما آتاكَ مِن حَسَنٍ في المرسلين وَنصراً كَالَّذي نُصِروا [٦]

أي : كنصرهم . وقول جرير :

يا أُمَّ عَمروٍ ، جَزاكِ اللَهُ مَغفِرَةً ∴ رُدّي عَلَيَّ فُؤادي ، كَالَّذي كانا [٧]

---

[١] شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٢٦٥.

[٢] محمد بن مسعود الغزني صاحب كتاب البديع ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، قال السيوطي: ولم أعرف شيئاً من أحواله . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٢٤٥.

[٣] مثال وقوع (أن) بمعنى (الذي) قولهم : زيدٌ أعقل مِنْ أن يكذب ؛ أى : من الذى يكذب ، وقد وقد أطال ابن هشام الكلام في رد هذا ؛ وأوَّل (أن) فيه على المصدرية . ينظر: مغني اللبيب ص٧٠٩ ، ٧١٠.

[٤] من الطويل لجميل بثينة في ديوانه ص ٣٥ . وفي ديوان ذي الرمة ص ٤٨ ، تح / أحمد حسن بسج :

أتقرحُ أكبادُ المحبِّينَ كلهم ∴ كما كبدي من ذكر ميَّةَ تقرحُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

[٥] مغني اللبيب ص ٧٠٨ ، ٧٠٩.

[٦] من البسيط في ديوانه ص ١٥٩، وفيه (تثبيت موسى) بدل (في المرسلين) ، وشرح التسهيل ١/ ٢١٩.

[٧] البيت من البسيط في ديونه ١/ ١٦١، وشرح التسهيل ٢٢٠/١، والدر المصون ٨٤/٦.

أي : ككونِه . [١]

وقول أبي دهبل الجمحي :

وليت رزقَ رجالٍ مثلُ نائلهم ∴ قوتٌ كقوتٍ، ووُسْعٌ كالذي وَسِعُوا [٢]

أي : كوسعهم ، وهذا البيت جعله ابن هشام في حواشيه من أوضح ما يدل على مصدريتها ، نقله عنه الشيخ خالد الأزهري.[٣]

وقول عمر بن أبي ربيعة :

لَو أَنَّهُمْ صَبَروا عَنَّا فَنَعرِفَهُ ∴ مِنهُم ، إِذاً لَصَبَرنا كَالَّذي صَبَروا [٤]

وقول آخر :

دَعَانِي أبو سعدٍ وأهدى نصيحةً إليَّ ومِمَّا أن تَغُرَّ النَّصائحُ

لأجررَ لحيي كَلبَ نَبْهَانَ كالذي دعا القاسِطِيَّ حتفُهُ وَهْوَ نازحُ [٥]

وقول الشاعر :

عَسَى الأيامُ أن يَرْجِعْـ ـنَ قومًا كالذي كانوا [٦]

تقديره عند يونس : ككونهم ، وكان تامة . [٧]

---

[١] الدر المصون ٦ / ٨٤.

[٢] البيت من البسيط له في المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٤٨ ، والتصريح ١ / ١٤٨.

[٣] ينظر : التصريح ١ / ١٤٨.

[٤] البيت من البسيط في ديوانه ص ١٠٣ ، وفيه : عَمداً لنَعرِفَهُ ، بدل : عَنَّا فَنَعرِفَهُ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٢٠.

[٥] البيتان من الطويل لعمارة بن عقيل في الكامل للمبرد ١ / ٢١٩ ، وفيه : لأجزرَ لَحْمِيَ ، وبغير نسبة في شرح التسهيل ١ / ٢٢٠.

[٦] البيت من الهزج للفِنْد الزِّمَّاني واسمه شَهْل بن شيبان في الأمالي لأبي علي القالي ١/٢٦٠ ، وغير منسوب في شرح اللمع للباقولي ١/ ٧٦٣.

[٧] ينظر : شرح اللمع للباقولي ١ / ٧٦٤.

وسمع الفراء بعض العرب يقول : (أبوك بالجارية الذي يكفل) ، و(بالجارية ما يَكفُل) [١] ، قال ابن خروف : " أي : أبوكَ بالجارية كَفَالَته ، فأوقعها على المصدر ، وقُدمت الأخبار " . [٢]

وقد منع أبوحيان تأويل (الذي) على المصدرية ، وردَّ على من ذهب إلى هذا ، قال : " ومن النحويين من جعل (الذي) مصدرية ، حكاه ابن مالك عن يونس ، وتأول عليه هذه الآية ، أي : ذلك تبشير الله عباده ، وليس بشيء ؛ لأنه إثبات للاشتراك بين مختلفي الحد بغير دليل ، وقد ثبتت اسمية (الذي) ، فلا يعدل عن ذلك بشيء لا يقوم به دليلٌ ، ولا شِبْهُهُ " . [٣]

ويعني بذلك : أن هذا يثبت الاشتراك بين مختلفي الحد ، وهما : الاسم الموصول والحرف المصدري ، بما لا دليل عليه .

وقال في التذييل والتكميل : " وما ذهب إليه يونس ليس بشيء ؛ لأنه إثبات للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل ، وقد ثبتت اسميةُ (الذي) بكونها فاعلة ، ومفعولة ، ومجرورةً ، ومبتدأةً ، وتثنى ، وتجمع ، وتؤنث ، ويعود عليها الضمير ، فلا نعدل عن هذا الحكم المقطوع به لشيء لا يقوم عليه دليل ، بل ولا شبهه ، والأحسن في الآية أن يكون التقدير : ذلك الذي يبشره الله عباده ، وأصله: يبشر به ، فلما صار منصوبًا حذف ؛ إذ مجوز الحذف فيه موجود " [٤]، فهو موصول اسمي حُذف عائده المجرور .

---

[١] ينظر : شرح الجمل لابن خروف ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٦٦/١ ، وشرح التسهيل ١ / ٢١٩.

[٢] شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٩٥.

[٣] البحر المحيط ٧ / ٤٩٣ ، وينظر : روح المعاني ٢٥ / ٣٠.

[٤] ٣ / ١٣٥.

على أن أبا حيان قد عَوَّلَ على هذا ولم ينكره ؛ إذ اعتل لحمل (الذين) على (مَنْ) في عود الضمير إليه مفردًا بأن هذا من التوهم ، وجعل هذا سائغًا لأنهم جوزوه بين مختلفي الحد وهو : حَمْلُ (الذي) في الجزم على (مَن) الشرطية ، قال: " وقرأ ابن السميفع : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِين ﴾ [1]، على الجمع ، وهي قراءة مُشْكِلَةٌ ؛ لأنا قد ذكرنا أن (الذي) إذا كان أصله (الذين) ، فحذفت نونه تخفيفاً، لا يعود الضمير عليه إلا كما يعود على الجمع ، فكيف إذا صرح به ؟ وإذا صحت هذه القراءة فتخريجها – عندي – على وجوه : أحدها : أن يكون إفراد الضمير حملاً على التوهم المعهود مثله في لسان العرب ، كأنه نطق بـ (مَن) الذي هو لفظٌ ومعنى ، كما جزم بالذي من توهم أنه نطق بمن الشرطية ، وإذا كان التوهم قد وقع بين مختلفي الحد ، وهو : إجراء الموصول في الجزم مُجرى اسم الشرط ، فبالحريّ أن يقع بين متفقي الحد ، وهو (الذي) و (من) الموصولان ، مثال الجزم بالذي : قول الشاعر ، أنشده ابن الأعرابي :

كذاك الذي يبغي على الناس ظالمًا

تُصِبْهُ على رغمٍ عواقبُ ما صَنَعْ [2]" [3]

ويعني أبوحيان بهذا أن (الذي) شارك (مَنْ) في عود الضمير عليه موحدًا ، وهذا سائغ وأسهل من حمل (الذي) على (مَن) الشرطية في الجزم ؛ لاختلاف حد الأخيرين ، واتفاق حد الأولين ، فهو – بهذا – لا يمنع الاشتراك بين مختلفي الحد ، بل جعله علة مقوية لضدها وهي الاشتراك بين متفقي الحد .

ويبدو من العرض السابق أن تأويل (الذي) على المصدرية ثابت في

---

[1] في قوله تعالى : { مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً } سورة البقرة ١٧.

[2] البيت من الطويل لسابق البربري في أمالي الزجاجي ص ١٨٥.

[3] البحر المحيط ١ / ٢١١.

القرآن والشعر ، وقد نصَّ عليه كثيرٌ من النحويين ؛ لذا فإن ما اعتل به أبو حيان لمنعه لا يقوى أمام ما عليه الأكثرون ، وأبو حيان نفسه وقع فيما فر منه في حمل (الذي) على (من) الشرطية في الجزم .

* * * * *

(٣) همزة التسوية

تقع أم المتصلة بعد همزة التسوية، وهي : الواقعة بعد سواء ، ونحوها؛ للإخبار لا للسؤال ، كقولنا : سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ ، وقوله عز وجل : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [١]، ﴿ سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾.[٢]

وسميت همزة التسوية ؛ لأن المتكلم يسوي بها بين الأمرين . [٣]

قال الزمخشري : " الهمزة وأم مجرّدتان لمعنى الاستواء ، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً . قال سيبويه : جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك : اللهمّ اغفر لنا أيتها العصابة [٤] ، يعنى أنّ هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام ، كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء ، ومعنى الاستواء : استواؤهما في علم المستفهم عنهما ؛ لأنه قد علم أن أحد الأمرين كائن ، إمّا الإنذار وإمّا عدمه ، ولكن لا بعينه ، فكلاهما معلوم بعلم غير معين ". [٥]

فإفادة معنى التسوية مستفاد منها ومن أم ، فلا يمكن استفادته بإحداهما دون الأخرى .

ويسبقها كلمات بعينها ، هي : سواء ، ما أبالي ، ليت شعري .

وينسبك منها ومن الفعل مصدر معنوي مفهوم من العبارة ، والتقدير :

---

[١] سورة البقرة من الآية ٦.

[٢] سورة الأعراف من الآية ١٩٣.

[٣] ينظر : المقاصد الشافية ٥ / ٩٩.

[٤] ينظر : الكتاب ٣ / ١٧٠.

[٥] الكشاف ١ / ٤٧ ، ٤٨ .

سواءٌ عليَّ قيامُك وقعودُك ، فـ (أم) في هذه الحالة واقعة بين جملتين يلزم تأويلهما بمفردين .

ونقل أبو حيان زعم بعضهم أن هذا على إضمار (أنْ) ، والتقدير في مثل: سواء علي أقمت أم قعدت : أأن قمت أم أن قعدت ، ثم رده بقوله : "والصحيح أنه لا إضمار بعد الهمزة ولا بعد (أم) ؛ لأنه لم يلفظ بذلك في موضع من المواضع ، وإنما اكتفوا بالمعنى دون الإضمار ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه موضع خرج فيه اللفظُ عن أصله ، فخرجت همزة الاستفهام والفعل عن أصلهما ، وصار سبكًا معنويًّا إلى المصدر ، كما يسبك إلى اسم الفاعل في قولك : ما أبالي منك أقمت أم قعدت ، أي : قائمًا ولا قاعدًا " . [1]

* * * * *

[1] التذييل والتكميل ٣ / ١٤٩.

المطلب الثالث

التأويل بالمصدر من غير وجود حرف مصدري

الأصل في التأويل بالمصدر أن يكون مع وجود حرف مصدري ، أما مع فَقْدِ الحرف المصدري فهذا مما يقل في كلام العرب، وقد قال به الخليل وسيبويه، فهاهوذا سيبويه يسأل الخليل فيقول : " وسألته عن معنى قوله : أريد لأن أفعل ، فقال : إنما يريد أن يقول : إرادتي لهذا ، كما قال عز وجل : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [١] ، إنما هو أمرت لهذا " . [٢]

ومثل ذلك قوله سبحانه : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [٣] ، وقوله جل وعز: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٤] ، وقول الشاعر :

أُريدُ لأَنسى ذِكرَها فَكَأَنَّما تَمَثَّلُ لي لَيلى بِكُلِّ سَبيلِ [٥]

والتقدير في كل ما سبق : إرادة الله ليبين ، وأَمْرُنا لنسلم ، وإرادتي لأنسى، ومفعول هذا الفعل المؤول حذف اقتصارًا [٦] ، فهو غير مَنْوِيّ ، إذ لم يتعلق به قصد المتكلم ، فيصير الفعل على هذا كاللازم ، وهو تقدير معنوي لا إعرابي . [٧]

على أن هناك من لم يؤول بالمصدر وجعل التقدير : يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم ؛ أي : ليجمع لكم بين الأمرين ، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم ، وأريد

---

[١] سورة الزمر ١٢.

[٢] الكتاب ٣ / ١٦١.

[٣] سورة النساء ٢٦.

[٤] سورة الأنعام من الاية ٧١.

[٥] البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ص ١٠٨ ، والجنى الداني ص ١٢١ ، ومغني اللبيب ص ٢٨٥.

[٦] حذف الاقتصار : هو الحذف لغير دليل.

[٧] ينظر : الجنى الداني ص ١٢٢.

السلو لأنسى [١]، وحذف المفعول اختصارًا لدليل . [٢]

وعلى التأويل حمل أبو البقاء قوله سبحانه: ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ ﴾ [٣]، قال: " والماضي –هنا– بمعنى المضارع؛ أي : مالكم تتثاقلون ، وموضعه نصب ؛ أي : أيُّ شيء لكم في التثاقل ؟ ، أو في موضع جر على رأى الخليل، وقيل: هو حال ؛ أي : مالكم متثاقلين" . [٤]

ومع تجويز سيبويه لهذا فقد رد أبو حيان الأندلسي على أبي البقاء، زاعمًا أنه لا ينسبك مصدر إلا من حرف مصدري والفعل . [٥]

في حين أن أبا حيان قد خرَّجَ على هذا الوجه قولَه عز وجل : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾ [٦] ، فـ (يُرِيكُمُ) مؤول بالمصدر على وجهين أحدهما : إضمار (أن) ، أو إنزال الفعل منزلة المصدر من غير سابك ، قال : "فيكون التقدير في هذين الوجهين : ومن آياته إراءته إياكم البرق ، فـ (مِنْ آيَاتِهِ) في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ " . [٧]

وقد عَوَّلَ على هذه الطريقة جماعةٌ من النحويين فروا بذلك من مخالفة بعض القواعد كمجيء المبتدأ أو الفاعل جملةً ، قال ابن الحاجب في أماليه : " إن وَرَدَ على قولنا : إن المبتدأ لا يقع جملة قوله : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [٨]،

---

[١] ينظر : مغني اللبيب ص ٢٨٥.

[٢] ينظر : الجنى الداني ص ١٢٢.

[٣] سورة التوبة من الآية ٣٨.

[٤] التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٤٤.

[٥] البحر ٥ / ٤٤.

[٦] سورة الروم من الآية ٢٤.

[٧] البحر المحيط ٧ / ١٦٣.

[٨] سورة البقرة من الآية ٦.

فإن سواءً خبرُ مبتدأ مقدم ، و﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ المبتدأ ، وهو جملة ، إنه إنما صح الابتداء ههنا بالجملة ، لأنها مؤولة مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة " . [1]

وقال ابن مالك : " ومن الفاعل المؤول قوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [2] ، ففاعل تبين مضمون ﴿ كَيْفَ فَعَلْنَا ﴾ ، كأنه قال : وتبين لكم كيفية فعلنا بهم ، وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل ، كما جاز في باب الابتداء نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، فإنه أول : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، كما جاز في هذا الباب أن يقال :

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِلٍ أَهَجَوْتَها ؟ [3]

على تأويل : ما ضرها هجوك إياها ، ومثل : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ، ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [4]، على تأويل : أفلم يهد لهم كثرة إهلاكنا ".[5]

والسياق هو الأصل في ذلك ، وإذا كانوا قد حذفوا بعض الأدوات العاملة مع بقاء عملها ، فحذف غير العامل أحرى ، وعلى هذا فمن الممكن التأويل بالمصدر من غير وجود أداته .

* * * * *

(١) ٤ / ١٠٨.

(٢) سورة إبراهيم من الآية ٤٥.

(٣) صدر بيت من الكامل للفرزدق ، في شرح ديوانه لإيليا الحاوي ٢ / ٦١٤ ، وعجزه : أَم بُلْتَ حَيْثُ تَنَاطَحَ البَحْرَان.

(٤) سورة طه من الآية ١٢٨.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٣.

المبحث الثاني

أوجه التشابه والاختلاف بين نوعي المصدر الصريح والمؤول

يوافق المصدرُ المؤول المصدرَ الصريح في كثير من وظائفه في الجملة ؛ لاشتراكهما في الدلالة على الحدث ، وإن كانت هذه الدلالة لفظية في الصريح ، وتقديرية في المؤول .

وقد خالفه في مواضع يغلب على تعليلها مسألة السماع عن العرب ، فلو أتيح لنا معرفة كل ما سمع عن العرب لما وجدنا خلافًا كبيرًا بينهما .

أولًا : **أوجه التشابه بينهما** :

يقوم المصدر المؤول مقام ركن من أركان الجملة ، فيأتي مبتدأً ، وخبرًا ، وفاعلاً ، ومفعولاً ، واسمًا لناسخ ، وخبرًا له ، إلى غير ذلك ، كما يقع المصدر الصريح .

ويدل على الصلة الوثيقة والرابطة القوية بينهما مسألتان :

إحداهما : يجب تأخير الحال عن عاملها المقدر بالفعل وحرف مصدري ، مثل : أعجبني اعتكاف أخيك صائمًا ؛ لأن معمول المصدر المقدر مِن (أنْ) والفعل لا يتقدم عليه . [1]

الثانية : يعمل المصدر عملَ فعله ، بشرط أن يَحِلَّ محله فعلٌ مع أنِ المصدرية أو ما المصدرية ، مثل : عجبت من ضربك زيدًا أمس ، أو غدًا ، أي : أن تضربه ؛ ولذا لا يجوز كون (زيدًا) منصوبًا بالمصدر في نحو : ضربت ضربًا زيدًا ؛ لأنه لا يحل محله فعل مع (أن) أو (ما) ، وإنما هو منصوب بـ

---

[1] ينظر : التصريح ١ / ٥٩٦.

: ضربت ، اتفاقًا ؛ لأن المصدر المؤكد لا يعمل . [١]

أما عن الوظائف التي شارك فيها المصدرَ الصريح ، فقد جاء مبتدأً ، كقوله تعالى:﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [٢]، فـ أن والفعل في تأويل مصدر هو المبتدأ ، تقديره : صيامُكم ، وقوله سبحانه : ﴿ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [٣]، وقوله عز وجل : ﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْر لَّهُنَّ ﴾ . [٤]

وخبرًا للمبتدأ كقوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [٥] ، ﴿ آيَتُكَ أَلا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إلا رَمْزًا ﴾.[٦]

واسمًا لـ كان أو حبرًا ، كقوله سبحانه : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ . [٧]

واسمًا لـ إن : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلا تَجُوعَ فِيهَا وَلا تَعْرَى ﴾ . [٨]

وسادًّا مسد المفعولين أو أحدهما في باب ظن ، كقوله : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾.[٩]

وفاعلاً كقوله : ﴿ لا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا ﴾ [١٠]، ﴿ قُلْ عَسَى

---

[١] ينظر : السابق ٢ / ٤.

[٢] سورة البقرة من الآية ١٨٤.

[٣] سورة البقرة من الآية ٢٣٧.

[٤] سورة النور من الآية ٦٠.

[٥] سورة يس من الآية ٨٢.

[٦] سورة آل عمران من الآية ٤١.

[٧] سورة النمل من الآية ٥٦.

[٨] سورة طه ١١٨.

[٩] سورة التغابن من الآية ٧.

[١٠] سورة النساء من الآية ١٩.

أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾.[١]

ونائبَ فاعلٍ ، كقوله سبحانه : ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ [٢]، ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ [٣]

ومفعولاً به ، كقوله تعالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾.[٤]

ومفعولا لأجله كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ﴾ [٥] ، عند من أجاز ذلك ، والمعنى : لئلا تضلوا [٦] ، وقوله سبحانه : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ [٧] ، قال المبرد : " أي : ويخرجونكم لأن تؤمنوا بالله ربكم " . [٨]

ومستثنى ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إلا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ . [٩]

ومجرورًا بالحرف ، كقوله سبحانه : ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [١٠]، ﴿ ذَلِكُمْ بِأَنَّكُمُ اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ﴾.[١١]

---

(١) سورة النمل من الآية ٧٢.

(٢) سورة طه ٤٨.

(٣) سورة الحج من الآية ٤.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٦٦ .

(٥) سورة النساء من الآية ١٧٦.

(٦) ينظر : البحر ٣ / ٤٢٤.

(٧) أول سورة الممتحنة.

(٨) الكامل ٣ / ١٥٠٤.

(٩) سورة الحج من الآية ٤٠.

(١٠) سورة الحجر ٥٤.

(١١) سورة الجاثية من الآية ٣٥.

وبالإضافة ، كقوله : ﴿ قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ ﴾ [1]، ﴿اسْتَجِيبُوا ﴿اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْم لَّا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾.[2]

ومعطوفًا ، كقوله : ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .[3]

وفي موضع البدل كقوله عز وجل : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ﴾ [4] ، فـ (أن تقوموا) بدل من قوله : واحدة .

وقوله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ ﴾ [5] ، على قراءة ضم لام (قبل) [6] ، قال أبو جعفر النحاس : " (أن) في موضع نصب على البدل من الموت ، وقيل : غاية " . [7]

وقال أبو حيان : " وقرأ مجاهد (من قبلُ) بضم اللام مقطوعًا عن الإضافة، فيكون موضع (أن تلقوه) نصبًا على أنه بدل اشتمال من الموت ".[8]

ثانياً : أوجه الاختلاف بينهما :

يختلف المصدر الصريح عن المصدر المؤول في مواضع عدة ، أذكرها – هنا – على سبيل الإجمال ، وسأخص ما اختلف فيه بكلام مفصل في مبحث : المختلف في إعرابه من المصدر المؤول .

---

(1) سورة طه من الآية ٧١ ، والشعراء من الآية ٤٩.

(2) سورة الشورى من الآية ٤٧.

(3) سورة آل عمران من الآية ١٧١.

(4) سورة سبأ من الآية ٤٦.

(5) سورة آل عمران من الآية ١٤٣.

(6) قراءة مجاهد في مختصر ابن خالويه ص ٢٩.

(7) إعراب القرآن ١ / ٤٠٩ .

(8) البحر المحيط ٣ / ٧٣ .

وهاك وجوه الاختلاف بينهما مرتبة حسب ورودها في أبواب النحو :

١ - المبتدأ والخبر :

يقع المصدر المنسبك في موضع المبتدأ ، ويستثنى من ذلك ما كان خبره ظرفًا أو مجرورًا ، قال السهيلي في (أنْ) : " لا تكون مبتدأةً وخبرها ظرف ، أو مجرور ؛ لأن المجرور لا يتعلق بالمعنى الذي تدل عليه (أنْ) ، ولا الذي من أجله صيغ الفعل واشتُقَّ منه المصدر ، وإنما يتعلق المجرور بالمصدر نفسه مجردًا من هذا المعنى ....، فلا يكون خبرًا عن (أن) المتقدمة ، وإن كانت في تأويل اسم ... " . [١]

ويفترق عن المصدر الصريح في صحة الإخبار به عن الجثة ، بلا تأويل عند بعضهم ، في نحو : زيدٌ إما أن يقول كذا ، وإما أن يسكت ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما ، بخلاف المصدر الصريح . [٢]

هذا ما ذهب إليه بعضُهم ، لكن وجدناهم قد منعوا الإخبار به عن الجثة ، حين عللوا لمنع فتح همزة (إنَّ) إذا وقعت خبرًا عن اسم ذات ، قال المرادي : "فإن قلت : فهل يجوز فتح (إنَّ) إذا وقعت خبرَ اسمِ عينٍ ، وتُجعل من باب الإخبار بالمعنى عن العين مبالغةً ، فيقال : زيدٌ أنَّه قائمٌ ، كما يُقال : زيدٌ قِيامٌ ؟ قلتُ: الحرف المصدريُّ أضعفُ من صريح المصدر ، فلا يلزم أنْ يجوز فيه ما جاز في المصدر الصريح ، وقد نصَّ ابنُ مالك على أنَّ الحرف المصدري لا يؤكد به فعلٌ ، ولا يقع نعتًا ، ولا حالاً ".[٣]

---

[١] نتائج الفكر ص ١٢٩ .

[٢] ينظر : حاشية الصبان ١ / ٢٨١ .

[٣] الجنى الداني ص ٤٠٧ .

٢ - نواسخ الابتداء :

تختص (أنَّ) المشددة بجعلها مع معموليها اسمًا لـ (إنَّ) وأخواتها ، بشرط الفصل بينهما بالخبر ، مثل : إنَّ عندي أنك فاضلٌ ، ولم يرد هذا في المصدر الصريح ، فليس لكلمة مفردة أن تقوم مقام ركنين في الجملة .

ويسد المصدر المؤول مسد المفعولين بعد ظن وأخواتها ، عند سيبويه والجمهور ، وليس للمصدر الصريح هذه الميزة .

٣ - حذف الجار مع (أنَّ) و (أنْ) :

يتعدى الفعل اللازم بواسطة حرف الجر ، ويطرد حذفه مع (أنَّ) و(أنْ) ، بشرط أمن اللبس بعد الحذف ، مثل : عجبتُ أنْ تذهبَ ، وأنَّك ذاهبٌ ، والتقدير: من أن تذهب ، ومن أنك ذاهب .

فإن لم يتعين المحذوفُ امتنع الحذف منعًا للإلباس، مثل: رغبت أنَّك قائم؛ إذ لا يُدرَي هل المحذوف (في) أو (عن) ؟ ؛ لأن (رغبت في) يدل على الحب، و(رغبت عن) يدل على الكراهية .

فأما قوله تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [١] ، فالحذف فيه إما للاعتماد على القرينة ، أو لقصد الإبهام ؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لمالهن وجمالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن . [٢]

أما المصدر الصريح فيمتنع الحذف معه ، وهذا هو الفرق بينهما ، قال الزجاج : " تقول : جئت لأنْ تضرب زيدًا ، وجئت أن تضربَ زيدًا ، فحذفتَ اللام مع (أنْ) ، ولو قلت : جئت ضربَ زيد ، تريد : لضرب زيدٍ ، لم يجز ، كما

---

[١] سورة النساء من الآية ١٢٧ .

[٢] ينظر : توضيح المقاصد ٢ / ٦٢٥ ، وهمع الهوامع ٣ / ٩ .

جاز مع (أنْ) ".[١]

وقال ابن مالك : " ويجوز حذف حرف الجر من (أنَّ) و(أنْ) فيقال : عجبت أنَّك ذاهبٌ ، وأنْ قام زيد ، ولا يجوز حذفه من غيرهما ، فلا يقال : عجبت قعود عمرو " .[٢]

علة حذف الجار مع المصدر المؤول :

أكثر النحويين على أن علة الحذف هي طول الكلام ، قال المبرد :" تقول : أمرتُه أن يقومَ يا فتى ، فالمعنى : أمرته بأن يقوم ، إلا أنك حذفتَ حرف الخفض، وحَذْفُه مع (أن) جيد ، وإن كان المصدر على وجهه جاز الحذف ، ولم يكن كحسنه مع (أن) ؛ لأنها وصلتها اسم ، فقد صار الحرف والفعل والفاعل اسمًا ، وإن اتصل به شيء صار معه في الصلة ، فإذا طال الكلام احتمل الحذف ".[٣]

وقال ابن عصفور : " ما كان من هذه الأفعال متعدّياً بحرف جر لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعوله ، ووصول الفعل إليه بنفسه ، إلاّ مع أَنَّ وأَنْ، نحو: عجبتُ أنّك قائمٌ ، وعجبت أَنْ قائمٌ زيدٌ ، وذلك لطول أَنَّ وأَنْ بالصلة، والطول يستدعي التخفيف ".[٤]

فإن اعترض على ذلك بأن الموصول الاسمي طويل بالصلة ، ولا يحذف معه الجار ، أُجيبَ بأن العلة النحوية غيرُ مطردة ، وبأنهم فَرُّوا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر ، بخلاف الاسمي . [٥]

---

[١] معانى القرآن ١ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

[٢] شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٣٣ .

[٣] المقتضب ٢ / ٣٤ ، ٣٥ .

[٤] شرح الجمل ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

[٥] ينظر : حاشية الصبان ٢ / ١٣٣ .

وذهب الزجاج إلى أن العلة هي دلالة (أن) على الاستقبال ، قال : " لأن (أن) إذا وصلت دل ما بعدها على الاستقبال ، والمعنى : كما تقول : جئتك أن ضربت زيدًا ، وجئتك أن تضرب زيدًا ، فلذلك جاز حذف اللام ، وإذا قلت : جئتك ضرب زيد ، لم يدل الضرب على معنى الاستقبال ".[١]

ويقول : " وإنما صلح مع (أنْ) ؛ لأن (أنْ) تدل على الاستقبال ، فكأنها عوضٌ من المحذوف ". [٢]

وذكر السُّهيليُّ أن (أنْ) مع الفعل ليس باسمٍ محضٍ ، وإنما هو فى تأويل الاسم ، والاسم المحض ما دل عليه حرف الجر ، فلابد إذن من إظهار حرف الجر إذا جئت به ، لأنه اسمٌ قابلٌ لدخول الخوافض عليه ، وأما (أن) فحرف محض لا يصح دخول حرف الجر عليه ، ولا على الفعل المتصل به ، فلا تقول : هو اسم مخفوض ، وإنما هو فى تأويل اسم مخفوض ... فإذا أدخلت عليه حرف الجر مظهرًا جاز ؛ لأنه فى تأويل اسم ، وإذا أضمرت الحرف جاز أيضًا ؛ التفاتًا إلى أن الحرف الجار لا يدخل على الحرف ، ولا على الفعل ، فحسن إسقاطه ؛ مراعاة للفظ (أن) وللفظ الفعل . [٣]

الموقع الإعرابي للمصدر المؤول بعد حذف الجار :

اختلف النحويون في ذلك على مذهبين :

الأول : مذهب الخليل والفراء والمبرد أنه في محل نصب ؛ كما أن الاسم الصريح ينتصب إذا سقط منه الجار [٤] ، قال سيبويه : " فإن حذفتَ اللامَ مِن (أن)

---

[١] معاني القرآن ٢٩٩/١ .

[٢] معاني القرآن ٢ / ٤٦٥ .

[٣] ينظر : الروض الأنف ٣ / ٢٣٢ .

[٤] ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ١٤٨ ، ١٤٩ .

فهو نَصبٌ ، كما أنك لو حذفت اللام من (لإيلاف) كان نصبًا ، هذا قول الخليل " . [١]

الثاني : مذهب الكسائي والسيرافي أنه في محل جر [٢]، قال ابن مالك : " ويؤيده قول الشاعر :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً إليَّ ،وَلاَ دَينٍ بهَا أَنَا طَالِبُهْ [٣]

فجر المعطوف على (أنْ) ، فعُلِمَ أنها في محل جر " [٤] ، والأصل : لأن تكون ، و(دينٍ) بالجر معطوف على محل أن والفعل .

وجوز سيبويه الوجهين ، وتبعه الزجاج ، وابن خروف [٥]، قال سيبويه : "ولو قال إنسانٌ : إن (أن) في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكنه حرفٌ كَثُرَ استعماله في كلامهم ، فجاز فيه حذف الجار ، كما حذفوا (رُبَّ) في قولهم : وَبَلَدٍ تَحْسَبُه مَكْسُوحاً [٦]، لكان قولاً قويًّا ".[٧]

هذا وقد عكس ابنُ مالك الأمرَ ، فنسب إلى الخليل أنه في محل جر ، وإلى سيبويه أنَّه في محل نصب [٨] ، وتبعه ابنُه بدر الدين ، قال ابن هشام : " وأما نَقْلُ

---

[١] الكتاب ٣ / ١٢٧ .

[٢] ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ١٤٩.

[٣] من الطويل ، للفرزدق في ديوانه بشرح إيليا الحاوي ١ / ١٤٣ ، وفيه : سلمى بدل ليلى ، وغير منسوب في مغني اللبيب ص ٦٨٣ ، وهمع الهوامع ٣ / ٩.

[٤] شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٣٤.

[٥] المقاصد الشافية ٣ / ١٤٩ ، ١٥٠.

[٦] رجز لأبي النجم، في أساس البلاغة للزمخشري (طوح) ٦١٦/١، وبعده : يُطوَّحُ الهادي به تَطْويحا ، ولم أقف عليه في ديوانه ، وغير منسوب في خزانة الأدب ١٠/ ٢٦.

[٧] الكتاب ٣ / ١٢٨.

[٨] ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٣٤.

نَقْلُ جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر ، وأن سيبويه يرى أنه نصب، فَسَهْوٌ " [١]

ونبَّه الشاطبيُّ على أن هذا وَهَمٌ بلا شك . [٢]

٤ - المفعول المطلق :

لا يقع المصدر المؤول في موضع المفعول المطلق ؛ لاشتراطهم فيه صريح المصدر ، ففي الصبان : " (أنْ) والفعل لا يؤكَّدُ بهما الفعل ، فلا يُقال : ضربتُ أنْ أضربَ ".[٣]

وأجازه الأخفش ، جاء في الأشباه والنظائر : " قال صاحب البديع : أجاز الأخفش مسألة لا يجيزها غيره : ضربتُ زيدًا أنْ ضربتُ ، ويقول : هو في تقدير المصدر ".[٤]

واحتجَّ الجمهور بأن (أنْ) تخلص الفعل للاستقبال ، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم .

واحتج بعضهم بأن (أنْ تفعل) يعطي محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر ، فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر . [٥]

٥ - المفعول له :

المصدر المذكور علة لعامله إذا فقد أحد شروطه ، وهي : المصدر القلبي، وإفهام العلة ، ومشاركة عامله في الزمان والفاعل ، يجب جره

---

[١] مغني اللبيب ص ٦٨٢.

[٢] ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ١٥٠.

[٣] الجنى الداني ص ٤٠٧.

[٤] ٤ / ٦٧.

[٥] ينظر : الأشباه والنظائر ٤ / ٦٧ .

بحرف جر يفيد التعليل .

ونص ابن مالك على جواز حذف حرف الجر إذا كان المصدر (أنْ) وصلتها ، أو (أنَّ) وصلتها ؛ لأن حرف الجر يحذف معهما لطولهما بالصلة .

ففي مثل : جئتك لرغبتك فيَّ ، وجئتك الساعة لوعدك إياي أمس ، يلزم ذكر حرف الجر ، أما مع المصدر المؤول فيجوز حذفه ، فنقول : جئتك أن رغبت فيَّ ، أو أنك رغبت فيَّ ، وجئتك الساعة أن وعدتك أمس . [١]

في حين أن ابن هشام قد استثنى من الحروف الدالة على التعليل : الكاف وحتى وكي ، قال : " الكاف ، وحتى ، وكي لا تجر المفعول له ؛ لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل وسابكه " .

وقد فهم متأخرو النحويين من هذا : أن المصدر المؤول لا يقع مفعولاً له، وإن أفاد التعليل . [٢]

٦ - النيابة عن ظرف الزمان :

ينوب المصدر الصريح عن ظرف الزمان ، مثل : سافرت طلوع الشمس ، واختصت (ما) المصدرية بجواز ذلك فيها ، أما سائر الحروف المصدرية فيمتنع فيها نيابة المصدر عن ظرف الزمان، وسيأتي مناقشة هذه القضية لاحقًا.

٧ - الحال :

سُمِعَ مجيءُ المصدر الصريح حالاً ، كقول العرب : طلع بغتةً ، وكلمته مشافهةً ، ومنع جمهور النحويين وقوع المصدر المؤول حالاً ؛ لأن الحال يلزمها التنكير ، والمصدر المؤول في مرتبة الضمير .

---

[١] ينظر : الأشباه والنظائر ٤ / ٦٢.

[٢] ينظر : حاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ٣٩٣ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٨٢.

٨ - بناء مثل وغير :

بني مثل وغير في قوله تعالى :﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [١]، وقول الشاعر :

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ حمامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوقالِ [٢]

لأنهما أضيفا إلى غير متمكن . [٣]

فإن قيل : إن الإضافة إلى المصدر المؤول ، وهو من المتمكن ، فلم وجب البناء ؟

أجيب بأن هذا التاويل شيء تقديري ، والاسم غير ملفوظ به ، وإنما الملفوظ به الفعل ، أو الحرف ، والإضافة بابها الأسماء المفردة ، فلما خرجت عن بابها بني الاسم . [٤]

وهذا الجواب منتقض بأنهم أجازوا إعراب (حين) ؛ لإضافتها إلى المصدر المؤول ، ففي قول الشاعر :

على حينَ أنْ جَرَّبتُ، واشتدَّ جانبي وأُنْبِحَ مني رهبةً مَنْ أُنَاضِلُ[٥]

قال الخطيب التبريزي : " لك أن تفتح (حين) وتكون فتحته للبناء ؛ لأنه لما أضيف إلى مبني صار معه كالشيء الواحد . ولك أن تجر (حين) على ما يستحقه في نفسه ، ولا يعتد بالعارض فيه ؛ لأن (أن) مع الفعل في تقدير

---

[١] سورة الذاريات من الآية ٢٣.

[٢] البيت من البسيط لأبي قيس بن الأَسْلَت في ديوانه ص ٨٥.

[٣] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، والأشباه والنظائر ٤ / ٦٣ ، ٦٤.

[٤] ينظر : الأشباه والنظائر ٤ / ٦٥ ، ٦٦.

[٥] البيت من الطويل لمزود بن ضرار الغطفاني في شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي ١/٤٨١.

المصدر ، كأنه قال : على حين تجربتي ". [١]

٩- التعجب من فاقد الشروط :

يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعل التعجب أن يكون ثلاثيًا ، تاما ، متصرفًا ، مثبتًا ، قابلاً للتفاوت ، مبنيًّا للفاعل ، ليس الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء . [٢]

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط يتوصل إلى التعجب منه بواسطة فعل مستوفٍ للشروط ، ويُؤتى بعده بمصدر الفعل فاقد الشروط صريحًا ، مثل : ما أحسنَ انطلاقَ زيدٍ ! ، وما أشدَّ كونَ زيدٍ صديقَكَ ! ، وما أفظَعَ موتَ زيدٍ ! ، وأقبحَ عورَ عمرو !. [٣]

ويستثنى من الإتيان معه بالمصدر الصريح : الفعلُ المنفيُّ ، والمبني لغير الفاعل ، ويستغنى عنه بالحرف المصدريّ والفعل .

يُقال في الفعل المنفي : ما أقبح ألا تأمر بالمعروف ! ، وأقبح بألا تأمر بالمعروف ! ؛ وذلك للمحافظة على النفي [٤] ، إذ لو أتي بصريح المصدر لسقط حرف النفي ، وهذا مُخِلٌّ بالكلام ، فلو قيل في ما قام زيد : ما أشد قيام زيد ! ، لم يُعلمْ منه معنى النفي . [٥]

وقيل : الأولى في المنفي المصدر الصريح مع لفظ (عدم) ، نحو : ما

---

[١] شرح اختيارات المفضل ١ / ٤٨١ ، ٤٨٢.

[٢] ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٧٧.

[٣] ينظر : المساعد لابن عقيل ٢ / ١٦٤.

[٤] ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٨٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٩٨.

[٥] ينظر : المقاصد الشافية للشاطبي ٤ / ٤٨٢.

أكثر عدم قيامه !. [١]

ويقال في المبني لغير الفاعل : ما أشدَّ ما ضُرِبَ ! ، وأشدِدْ بما ضُرِبَ ! ؛ وذلك للمحافظة على صيغة الفعل . [٢]

قال ابن مالك : " يقال في : ضُرِبَ زيد : ما أشدَّ ما ضُرب زيد ! ، وأشدد بما ضرب زيد! ، ولم يغن ذكر المصدر ؛ لأن كون المتعجب منه مفعولاً لا يُعلم بذلك ، وإنما يعلم بذكر (ما) موصولةً بفعل مصوغٍ للمفعول " . [٣]

فإن اعتُرِضَ على ذلك بأنَّ المقصودَ التعجبُ من عدم قيامه – مثلاً – في الزمن الماضي ، فكيف يقال ذلك و(أنْ) للاستقبال ؟ .

أُجِيبَ بأن الصيغة صارت للإنشاء ، وانسلخ عنها معنى الزمان ، وأنه يصح أن يُتَعَجَّبَ من عدم قيامه في المستقبل ، ومن عدم قيامه في الماضي ، وأنه يقال في الثاني : ما أكثر أن لم يقم ! ؛ لأن (أنْ) مع (لَمْ) ليست للاستقبال .[٤]

ويمكن الإتيان بالمصدر الصريح عند أمن اللبس ، مثل : ما أسرع نِفَاسَ هندٍ! ، وأسرِعْ بنفاسها! ، وما أكثرَ شُغْلَ زيدٍ! ، وأكثر بشغله! . [٥]

فالحاجة إلى المصدر المؤول هنا حاجة مضبوطة بقاعدة (أمن اللبس) ، فالأفعال التي يلتبس فيها قصد الفاعل بقصد المفعول ، يتعين فيها الإتيان به ، وهذا يأتي في الأفعال التي تستعمل في البناءين كثيرًا ، وعلى هذا فما يختص بغير

---

[١] ينظر : حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٥٧٦.

[٢] ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٨٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٩٨.

[٣] شرح التسهيل ٣ / ٤٩.

[٤] ينظر : حاشية الصبان ٣ / ٣٣.

[٥] ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٨٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٩٩.

الفاعل يجوز صوغه مع المصدر الصريح . [١]

وقد يؤتى بالمصدر المؤول مع الفعل المستوفي الشروط إذا لم يكن له مصدر مشهور ، نحو : ما أكثرَ ما يَذَرُ زيدٌ الشَّرَّ !، وأكثِر بما يَذَرُ زيدٌ الشرَّ ! [٢]، وإن كان قد رُوِيَ له مصدر هو : الوذْر ، ومثله الفعل : يَدَعُ . [٣]

١٠ - التفضيل من فاقد الشروط :

حكم المبني للمفعول والمنفي في التفضيل يختلف عن التعجب ، فلا يُتَوَصَّل إليهما – هنا – بالحرف المصدري والفعل ؛ لأن مصدرهما يجب كونه مؤولاً ، وهو في مرتبة الضمير ، فهو معرفة بالمسند إليه ، فلا يصح نصبه تمييزًا لـ أشدّ ؛ لأن التمييز واجبُ التنكير . [٤]

ويجوز الإتيان به عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين . [٥]

وقيل : المنفي يصح الإتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ (عدم) ، فيقال: هو أكثر عدم قيام . [٦]

وكذلك المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل ؛ لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذٍ على أنه مصدر المبني للمفعول ، وإن كان بصورة مصدر المبني للفاعل [٧] ، فيقال : هو أَشَدُّ شُغْلاً مِنْ غيره .

---

[١] ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٥٢.

[٢] ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٨٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٨٩٩.

[٣] ينظر : المساعد لابن عقيل ٢ / ١٦٥ .

[٤] ينظر :حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٥٨٩ ، وحاشية الصبان ٣ / ٦٤ .

[٥] ينظر : حاشية الصبان ٣ / ٦٤.

[٦] ينظر : حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٥٨٩ .

[٧] ينظر : حاشية الصبان ٣ / ٦٤ .

١١ - نعت المصدر :

يجوز نعت المصدر الصريح ، كقولنا : يعجبني قيامُكَ الطويلُ في صلاتك ، ويمتنع نعت المصدر المؤول ؛ لعدم سماعه عن العرب .

١٢ - حذف الواو في التحذير :

قالوا في التحذير : إِيَّايَ وأَنْ يَحذِفَ أَحَدُكُم الأَرْنَبَ [١]، بذكر الواو ، ويجوز حذفها ، فيقال : إِيَّايَ أَنْ يَحذِفَ أَحَدُكُم الأَرْنَبَ ، ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ، والفرق بينهما ، هو طول (أنْ) بالصلة ، فلما طال جوزوا فيه ما لم يجز في المصدر الصريح . [٢]

على أن جل هذه الفروق للنحويين فيه كلام ، سيتضح – بمشيئة الله – في المبحث التالي .

---

[١] أثر لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه – ، والأثر كاملاً : " لِتُذَكِّ لكُم الأسَلُ والرِّماحُ والسِّهام ، وإِيَّايَ وأَنْ يَحذِفَ أَحَدُكُم الأَرْنَبَ " . وأكثر النحويين يستشهدون به على أن وقوع التحذير على المتكلم شاذ ، ومعناه : نحني عن حذف الأرنب ، ونح حذف الأرنب عن حضرتي .ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٣ / ٣٠٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١١٥٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٣.

[٢] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٦ ، والأشباه والنظائر ٤ / ٦٣ ، ٦٤.

المبحث الثالث

المختلف في إعرابه من المصدر المؤول

أودُّ في هذا المبحث أنْ أقفَ عند بعض الأمور المهمة ، التي تتعلق بما يمتنع في الموضع الإعرابي له ، والمسائل التي كانت موضعَ خلاف فيه بين النحويين .

فقد اختُلف فيه في عدة مواضع :

١ – إعرابه بعد كان

٢ – سده مسد المفعولين ، أو أحدهما ، في باب ظن .

٣ – سده مسد الاسم والخبر بعد ليت ولعل .

٤ – وقوعه في موضع ظرف الزمان .

٥ – وقوعه في موضع الحال .

٦ – وقوعه في موضع المضاف إليه .

وسأخص هذه المسائل بتفصيلٍ في الصفحات التالية .

١ - إعراب المصدر المؤول بعد كان

يَرِدُ المصدر المؤول أحدَ معمولي (كان) ، كقوله سبحانه :﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [١]، ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [٢]، ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ [٣] ، ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ [٤] .

فالاسم الوارد بعد كان منصوب على أنه خبر لها ، والمصدر المؤول في موضع الاسم ، وقرئ برفع ما بعد كان على أنه اسمها ، و(أنْ) والفعل في موضع خبرها.

وما بعد كان مضاف والمصدر المؤول في مرتبة الضمير ، فهو معرفة ، فاجتمع معرفتان بعدها ، وفي جعل أيّ المعرفتين الاسم ، والآخر الخبر ، خلاف بين النحويين .

ذهب الأكثرون إلى جعل المصدر المؤول اسمًا لكان ، وحجتهم في ذلك ما يلي :

الأول : أن شرط اسم كان أن يكون أعرفَ من خبرها . [٥]

الثاني : أن (أنْ) إذا وصلت أشبهت المضمر ؛ من حيث إنها لا تضمر – أي : لا تستتر – ، ولا توصف ، ولا يوصف بها ، والمضمرات أعرف المعارف ، فجعلها أسماءً أحسن من جعلها أخبارًا ، فكما أنَّ المضمر إذا اجتمع مع

---

[١] سورة الأنعام ٢٣.

[٢] سورة النور من الآية ٥١.

[٣] سورة النمل من الآية ٥٦.

[٤] سورة الجاثية من الآية ٢٥.

[٥] المحتسب ٢ / ١١٥.

المظهر كان جَعْلُه الاسمَ أحسنَ ، كذلك (أنْ) إذا كانت مع اسمٍ غيرها كانت أولى بالاسمية . [١]

قال أبو البركات الأنباري : " وجَعْلُ (أنْ) وصلتُها اسمَ كان أجودُ ؛ لأنها لا تكون إلا معرفةً ، ولا توصف ، فأشبهت المضمر ، والمضمر أعرف المعارف ، وكون الأعرف اسمَ كان أولى مما دونه في التعريف " . [٢]

الثالث : أن المصدر المؤول أوغلُ تعريفًا مِنْ غيره ؛ لأنه لا سبيل عليه للتنكير ، بخلاف الاسم الذي بعد كان ، قال الزمخشري : " وعن الحسن ﴿ قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بالرفع ، والنصب أقوى ؛ لأن أولى الاسمين بكونه اسمًا لكان أوغلُهما في التعريف ، و﴿ أَن يَقُولُوا ﴾ أوغل ؛ لأنه لا سبيل عليه للتنكير، بخلاف ﴿ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ " . [٣]

الرابع : أنَّ الخبر هو الذي يُرادُ إثباتُه للاسم أو نَفْيُهُ عنه ، أما الاسم فلا يتعلَّقُ به إثباتٌ أو نفيٌ ، وفي هذا الموضع ، المرادُ إثباتُه هو : أنْ وصلتها ، ذهبَ إلى هذا ابنُ الطراوة ، وبقوله قال أبو البقاء .

قال أبو حيان : " وزعم ابنُ الطّراوة أنه لايجوز في نحو : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ﴾ ، إلا أن يكون الخبر ﴿ جَوَابَ قَوْمِهِ ﴾ ؛ لأنَّه يَلِي الناقصةَ ، فهو في خبر النَّفي ، وإنما يُنْفَي ويُوجَبُ الخبرُ ، وأما الاسم فلا يُوجَبُ ولا يُنفَي ، ولكنْ يُوجَبُ له ، ويُنفَي عنه " . [٤]

---

[١] ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣ / ٢٩٠ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٧١٤ ، ٧١٥، والدر المصون ٣ / ٤٣٣ .

[٢] البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣١٦.

[٣] الكشاف ٣ / ٢٤٩.

[٤] ارتشاف الضرب ٣/١١٧٥ ، ١١٧٦ .

وقال أبو البقاء مُقَوِّيًا قراءةَ النصبِ : " ... وهو أقوى مِنْ أنْ يُجعلَ خبرًا والأولُ اسمًا لوجهين : أحدهما : أنَّ ﴿ أَن قَالُوا ﴾ يُشبه المضمرَ في أنَّه لا يُضمر ، فهو أعرف ، والثاني : أنَّ ما بعد إلا مثبتٌ ، والمعنى : كان قولُهم : ربنا اغفر لنا ، دأبَهُمْ في الدعاء " . (١)

وقد أشار الفراء – قبلاً – إلى كون هذا هو الوجه في أكثر القرآن ، وهو جَعْلُ (أنْ) مع الفعل في موضع رفع ، ثم نصَّ على أنها لو جُعِلَتْ في موضع نصب لكانَ صوابًا . (٢)

لهذا ذَهَبَ ابنُ جني إلى أنَّ قراءة النصب أقوى القراءتين إعرابًا (٣) ، وقال ابنُ هشام عن قراءة الرفع : " والرفع ضعيفٌ ، كضَعْفِ الإخبار بالضمير عَمَّا دونه في التعريف " . (٤)

وإنما قُدِّمَ خبرُ كان على اسمها متابعةً للاستعمال العربي ؛ لأنهم إذا جاؤوا بعد كان بـ (أَنْ) والفعل لم يجيئوا بالخبر إلا مُقَدَّمًا على الاسم ؛ نظرًا إلى كون المصدر المنسبك مِنْ (أنْ) والفعل أعرفَ مِنَ المصدر الصريح ، ولم يجيئوا بالخبر إلا مُقَدَّمًا كراهيةَ توالي أداتين هما : (كان) و(أنْ) . (٥)

وذهب سيبويه إلى أنه إذا اجتمع مُعَرَّفان بعد (كان) فلا فَرْق بين جَعْلِ أحدهما الاسم ، والآخر الخبر ، قال : " وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار ، أيُّهما ما جعلتَه فاعلا رفعتَه ، ونصبتَ الآخَر ، كما فعلتَ ذلك في (ضَرَبَ) ؛ وذلك قولك:

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٥٣.

(٢) ينظر : معانى القرآن ١ / ٣٧٢.

(٣) المحتسب ٢ / ١١٥ .

(٤) مغني اللبيب ص ٥٩٠.

(٥) ينظر : التحرير والتنوير ١٨ / ٢٧٥.

كان أخوك زيدًا ، وكان زيدٌ صاحبَك ، ..... وتقول : ما كان أخاك إلاَّ زيدٌ، كقولك : ما ضربَ أخاك إلاَّ زيدٌ ، ومثل ذلك قولـه عز وجل : ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ .....، وإن شئت رفعتَ الأوّل، كما تقول : ما ضرب أخوك إلا زيدًا ، وقد قرأ بعضُ القرّاء ما ذكرنا بالرفع " [1] .

وقال عبد القاهر الجرجاني عن معمولي كان : " أنْ يكونا معرفتين ، كقولك : كان زيد أخاك ، ويجوز جعل أيهما شئت منصوبًا ، والآخر مرفوعًا ".[2]

وعلى هذا حَمَلَ أبو جعفر النحاس قراءةَ الرفع ، قال : "... ويجوز ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ ﴾ ، بالرفع ، على أنه اسم كان ؛ لأن الحجة والاحتجاج واحد ، ويكون الخبر ﴿ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ ؛ أي : إلا مقالَتَهُمْ ".[3]

وسار أبو حيان في فَلَكِ سيبويه ، فقال متعقبًا الزمخشري الذي قَوَّي جَعْلَ المصدر المؤول اسمًا : "..... ونصَّ سيبويه على أنَّ اسم كان وخبرها إذا كانتا معرفتين ، فأنت بالخيار في جعل ما شئت منهما الاسم ، والآخر الخبر ، من غير اعتبار شرط في ذلك ، ولا اختيار " . [4]

وعلى الرغم مِنْ هذا فإنَّ أبا حيان قد عَوَّلَ على الرأي الأول في موضع آخر، قال : " .... (أنْ) مع ما بعدها أُجْرِيَتْ في التعريف مُجرى المضمر ، وإذا اجتمع الأعرف وما دونه في التعريف ، فذكروا أنَّ الأشهر جَعْلُ الأعرف هو الاسم،

---

[1] الكتاب ١ / ٤٩ ، ٥٠.

[2] المقتصد ١ / ٤٠٥.

[3] إعراب القرآن ٤ / ١٤٩.

[4] البحر المحيط ٦ / ٤٢٩ ، ٤٣٠.

وما دونه هو الخبر ... " . [١]

وبحث العلامة أبو السعود هذه المسألة من زاوية ما يطلبه السياق ؛ فليس كل موضع يلزم فيه جَعْلُ المصدر المؤول اسمًا لكان ، فربما يكون جَعْلُه خبرًا أتَمَّ في المعنى ؛ لأن الخبر ما تتمُ به الفائدة ، أشار إلى هذا في قوله سبحانه : ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾

فعلى قراءة الرفع يكون المعنى : إنما كان مطلق القول الصادر عن المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم أن يقولوا : سمعنا وأطعنا ؛ أى : خصوصية هذا القول المحكى عنهم ، لا قولاً آخر أصلاً .

وأما على قراءة النصب فالمعنى : إنما كان قول المؤمنين ؛ أى : إنما كان قولاً لهم عند الدعوة خصوصية قولهم المحكى عنهم . [٢]

وناقش فيه بعضُهم بأن مساق الآية يقتضي أن يكون قولُ المؤمنين : سمعنا وأطعنا ، في مقابلة إعراض المنافقين ، فحيث ذُمَّ ذلك على أتَمِّ وجهٍ ، نَاسَبَ أنْ يُمدحَ هذا ، ولا شك أنَّ الأنسبَ في مدحه الإخبارُ عنه لا الإخبارُ به ، فينبغي أن يُجعل ﴿ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ اسمَ كان ، و﴿ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ خبرَها ، وفي ذلك مدحٌ لقولهم : سمعنا وأطعنا ؛ إذ معنى كونه قول المؤمنين أنه قولٌ لائقٌ بهم ومِنْ شأنهم ، على أنَّ الأهم بالإفادة كونُ ذلك القول الخاص هو قولهم إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم ؛ أي : قولهم المقيد بما ذكر ؛ ليظهر أتم ظهور مخالفة حال قولهم : سمعنا وأطعنا ، وحال قول المنافقين : آمنا بالله ، وبالرسول ،

---

[١] السابق ٤ / ٩٩.

[٢] ينظر : تفسير أبي السعود ٦ / ١٨٧ ، ١٨٨.

وأطعنا . [1]

في ضوء ما سبق يكون الأرجح جعل المصدر المؤول اسمًا لكان ، ما لم يطلب السياق خلاف ذلك ، فليس هذا الأمر واجبًا ، بل هو مستحسن عند أصحاب الرأي الأول ، وجائز عند أصحاب الرأي الثاني ؛ إذ لم يفرقوا بين المعرفين في هذا.

* * * * *

[1] ينظر : روح المعاني ١٨ / ١٩٨.

٢ - المصدر المؤول بعد ليت

تختص (أنَّ) المشددة بجعلها مع معموليها اسمًا لـ (إنَّ) وأخواتها ، بشرط الفصل بينهما بالخبر ، مثل : إنَّ عندي أنك فاضلٌ ، وكأنَّ في نفسي أني سائلٌ . [١]

وقوع (أنَّ) بعد ليت :

يجوز وقوعُ (أنَّ) بعد (ليت) دون فاصل ، نقول : ليت أنَّ زيدًا خارجٌ؛ وذلك لكثرة ما سُمِعَ منه عن العرب ، كقول الشاعر :

فيا ليت أنَّ الظاعنين تَلَفَّتُوا ∴ فَيُعلم ما بي مِنْ جوىً وغرامِ [٢]

وقول الراجز :

يا ليتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِينَهْ حَتَّى يَعُودَ الوَصْل كَيَتُونَهْ [٣]

وقول آخر :

ألا ليت أنِّي قبل بينِكِ خِيضَ لي ∴ ببعض أكفِّ الشامتين سِمَامُ [٤]

وقول آخر :

---

[١] ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٩.

[٢] البيت من الطويل لم أقف على قائله ، وهو غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ٣٩/٢ والجنى الداني ص ٦٩.

[٣] رجز غير منسوب في اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٤٠١ ، وشرح الشافية للرضي ١٥٢/٣ ، ولسان العرب ١٣ / ٣٦٣ ، وضمنا : جمعنا ، وكينونه : مصدر كان ، والمراد به اسم المفعول ؛ أي : حتى يعود الوصل موجودًا ، وفي البيت شاهد صرفي في قوله : كَيَتُونَهْ ، بإثبات الياء الزائدة في ضرورة الشعر ، والأصل حذفها . ينظر : شرح شواهد شرح الشافية لعبد القادر البغدادي ص ٣٩٢.

[٤] البيت من الطويل لم أقف على قائله ، وهو غير منسوب في التذييل والتكميل ٥ / ١٥٥ ، وخيض : أي : خُلِطَ ، وسمام : جمع سُمّ.

صَغيرَينِ نَرعى البَهمَ يا لَيتَ أَنَّنا ∴ اليَومِ لَم نَكبَر، وَلَم تَكبَرِ البَهمُ [١]

وقول آخر :

ندمتُ على لسانٍ كان منّي ∴ فليت بأنّه في جَوفِ عِكْمِ [٢]

ووجدت في ديوان جرير :

أَلا لَيتَ أَنَّ الظاعِنينَ بِذي الغَضا ∴ أَقاموا ، وَبَعضَ الآخَرينَ تَحَمَّلوا [٣]

فقد سدت (أنَّ) واسمها وخبرها مسد المعمولين بعد (ليت) ، كما سدت في باب (ظن) ، وهذا مخالف للأصل لكنه قُبِلَ بسبب السماع ؛ إذ لا يجوز أن يكتفى بـ (أنَّ) وصلتها إلا حيث يكتفى بالمصدر الصريح ، والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد (ليت) [٤] ، وقال الفراء : جاز ذلك ؛ لأن معنى (ليت) : وددت . [٥]

وفي هذا خلاف بين سيبويه والأخفش ، فسيبويه يجعله سادًّا مسد اسمها وخبرها ، ولا حاجة إلى ذكر الخبر ؛ لأنها تدل على معنى الاسم والخبر لدخولها على المبتدأ والخبر ، كما كانت ظن وأخواتها كذلك ، فجاز أن تقول : ليت أن زيدًا خارج ، كما تقول : ظننت أن زيدًا خارج . [٦]

ويرى الأخفش أنه يسد مسد الاسم فقط ، والخبر محذوف ، كما أنَّ المفعول

---

[١] البيت من الطويل لمجنون ليلى في ديوانه ص ٢٨ ، ومن شواهد التذييل والتكميل ١٥٦/٥، والبَهْمُ : جمع بَهْمَة وهي الصغير من أولاد الضأن والمعز والبقر.

[٢] البيت من الوافر للحطيئة في ديوانه ص١٩٧، وغير منسوب في التذييل والتكميل١٥٦/٥، وروايته في الديوان : نَدِمتُ عَلى لِسانٍ فاتَ مِنّي فليت بيانَه في جَوفِ عِكمِ وعليها لا شاهد فيه.

[٣] البيت من الطويل في ديوانه ص ١٤٠.

[٤] ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٠.

[٥] ينظر : التذييل والتكميل ٥ / ١٥٦.

[٦] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨٥.

الثاني في باب (ظن) محذوفٌ . [١]

سد (أنْ) والفعل مسد الاسم والخبر :

لا يجوز : ليت أنْ يقومَ زيد ، وتسكت حتى تأتي بخبر ، فتقول : ليت أن يقومَ زيدٌ خيرٌ له ؛ لأنها إنما تدخل على الفعل ، وتعمل فيه ، ولا تدخل على المبتدأ والخبر ؛ ولذلك لم تَنُبْ عنهما بخلاف (أنَّ) المشددة [٢] ، التي تسد مسد المفعولين كثيرًا .

قال ابن الدَّهَّان في الغُرَّة : " تكتفي (ليت) بـ (أنَّ) مع الاسم ، ولا تكتفي بـ (أنْ) مع الفعل عند المحققين ، كذا نص ابن السراج ، وهما مصدران ؛ وذلك لظهور الخبر مع (أنَّ) " [٣]

حمل (لعل) على (ليت) :

أجاز الأخفش حمل (لعل) على (ليت) في هذا ، فأجاز : لعل أنَّ الله يرحمنا ، ورأيه ضعيفٌ ؛ لأنه سمع في (ليت) فقُبِلَ ، ولم يسمع في (لعلّ) [٤] ، ، والسماع يحسم النزاع .

* * * * *

---

[١] ينظر : التذييل والتكميل ٥ / ١٥٦ ، والجنى الداني ص ٦٩.

[٢] شرح المفصل ٨ / ٨٥.

[٣] التذييل والتكميل ٥ / ١٥٦.

[٤] ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٤٠ ، والتذييل والتكميل ٥ / ١٥٦ ، ١٥٧، والتخمير ٤ / ٧٢.

٣ - المصدر المؤول بعد ظن وأخواتها

يَرِدُ المصدر المؤول بعد الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ويكثر هذا مع فعلين هما : تَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ ، وزَعَمَ .

فقد نصَّ النحويون على أنَّ الأكثر في (تَعَلَّمْ) أن يتعدى إلى (أنَّ) وصلتها ، كقول الشاعر :

فَقُلْتُ : تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً ∴ وإلاَّ تُضَيِّعْها فإنَّكَ قاتِلُهْ [١]

وقول الشاعر :

تَعَلَّمْ رسولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكي ∴ وأَنَّ وعيداً منكَ كالأَخذِ باليدِ [٢]

(٢)

وفي حديث الدجال: " تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ " . [٣]

وكذلك الفعل (زَعَمَ) الأكثر فيه أن يتعدى إلى (أن) وصلتها ، قال عز وجل : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾ [٤] ، ﴿ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ﴾.[٥]

وقال الشاعر :

وَقَد زَعَمَت أَني تَغَيَّرتُ بَعدَها ∴ وَمَن ذا الَّذي يا عَزَّ لا يَتَغَيَّرُ [٦][٧]

(٧)(٦)

---

(١) البيت من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٩٠.

(٢) البيت من الطويل ، لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٨.

(٣) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٢ / ٣٢ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٢٩٦.

(٤) سورة التغابن من الآية ٧.

(٥) سورة الأنعام من الآية ٩٤.

(٦) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ص ٣٢٨ ، والتصريح ١ / ٣٦١.

(٧) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٤٠.

وقال آخر :

زَعَمْتُمْ أَن إِخْوَتَكم قُرَيْشٌ ∴ لَهُمْ إِلْفٌ، وليس لَكُمْ إلافُ [١]

ولكثرة هذا فيه لم يرتض ابن هشام تقدير الاسم الظاهر في مفعوليه ، قال: " قولهم في﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [٢]:إن التقدير: تزعمونهم شركاء، والأولى أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء؛ بدليل﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء ﴾ [٣]؛ولأن الغالب على (زَعَمَ) ألا يقع على المفعولين المفعولين صريحًا، بل على (أنَّ) وصلتها [٤]، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك ".[٥]

وعكس هذا الفعل (هَبْ) فالأكثر فيه أن يتعدى إلى الاسم الظاهر ، ويندر نصبه المصدر المؤول . [٦]

وهو خطأ عند الحريري، قال: " ويقولون: هَبْ أنِّي فعلتُ، وهب أنه فَعَلَ ، والصواب إلحاق الضمير المتصل به ، فيقال : هَبْنِي فعلت ، وهبه فَعَلَ".[٧]

قال ابن هشام معقبًا على كلام الحريري : " وذُهِلَ عن قول القائل : هب أنَّ أبانا كان حمارًا ، ونحوه ".[٨]

---

(١) البيت من الوافر لمساور بن هند العبسى فى خزانة الأدب١١/٤٢٠، وبغير نسبة فى الحجة للفارسى ٦/ ٤٤٦ ، والكشاف ٤ / ٨٠١ ، والبحر ٨ / ٥١٥.

(٢) سورة القصص ٦٢ ، ٧٤.

(٣) سورة الأنعام من الآية ٩٤.

(٤) أو (أن) المخففة ، كقوله سبحانه : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾.

(٥) مغني اللبيب ٧٧٤.

(٦) ينظر : السابق ٧٧٤.

(٧) درة الغواص ص ٤٢١.

(٨) مغني اللبيب ٧٧٤.

ولم يمنعه ابن بَرِّي ؛ لأنه قد سمع ، فلا مانع منه قياسًا واستعمالاً . [١]

إعراب المصدر المؤول بعد (ظن) وأخواتها :

اختلف النحويون في إعراب المصدر المؤول بعد ظن وأخواتها ، هل يسد مسد المفعولين ، أو يسد مسد المفعول الأول والثاني محذوف ؟ على قولين :

أولهما : يرى سيبويه والجمهور أنه يسد مسد المفعولين معًا، جاء في الكتاب : "فأمّا: ظننتُ أنَّه منطلقٌ، فاستغنى بخبر (أنَّ) ، تقول: أظن أنه فاعل كذا وكذا، فتَستغنى، وإنّما يُقْتصَرُ على هذا إذا عُلِمَ أنه مستغنٍ بخبَرِ أنّ ".[٢]

ويقوي ذلك أن مقصود الجزأين المنصوبين هو المصرح به في الجزأين المصدرين بـ (أنَّ) [٣] ؛ لأنها تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر ، كما أن المفعولين المفعولين في هذا الباب أصلهما الابتداء وخبره . [٤]

وقال ابن عصفور : " انفردت هذه الأفعال بنيابة (أنَّ) واسمها وخبرها ، و(أن) الناصبة للفعل ، والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من باب ظننتُ ، والمفعولين الثاني والثالث من باب أعلمتُ ، ولا يسد في غير ذلك إلاّ مسد اسم واحد ، فتقول : ظننتُ أنَّ زيداً قائم ، وأعلمتُ عمراً أنَّ أباه قائم " . [٥]

وقال الباقولي : " والقول قول سيبويه ؛ لأن طول الكلام في كثير من المواضع يغني عن أشياء يجب ذكرها لو لم يطل الكلام ، منه باب لولا ، ومنه باب:

---

[١] درة الغواص ص ٤٢١.

[٢] الكتاب ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ ، وينظر : المقتضب ٢ / ٣٣٩.

[٣] شرح الكافية للرضي ٤ / ١٧١.

[٤] الأمالي الشجرية ١ / ٦٤.

[٥] شرح الجمل ١ / ٣١٧.

حضر اليوم القاضي امرأة ، ومنه : عسى أن يقوم زيد " . [١]

وقال ابن مالك : " كل واحدة من (أنَّ) و (أنْ) بصلتها تتضمن مسندًا ومسندًا إليه مصرحًا بهما ؛ فلذلك اكتفى بما ذكر منهما بعد (ظن) وأخواتها ، نحو: قوله تعالى : ﴿ أَعْلَمُ أَنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا ﴾ [٣]، وهذا شبيه بالاكتفاء بـ (أنْ تفعلَ) بعد (عسى) كقوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [٤] ، فلو جيء بمصدر صريح لم يكن بد من ذكر الخبر ".[٥]

ثانيهما : يرى الأخفش أنه يسد مسد مفعول واحد ، والمفعول الثاني محذوف ، تقديره : كائنًا ، أو واقعًا ، ونسب جماعة من النحويين هذا المذهب إلى المبرِّد [٦] ، وكلامه في المقتضب موافق لرأي سيبويه . [٧]

وقال عبد القاهر الجرجاني : " .... تقول : علمتُ أنَّك منطلقٌ ، وظننت أنك خارجٌ ، فيكون التقدير : ظننت أنك خارج واقعًا ، كقولك : ظننت خروجك واقعًا ، إلا أن المفعول الثاني يترك مع (أنَّ) لطول الكلام بـ أن وصلته " . [٨]

وهو مذهب الزمخشري : قال " ... وكذلك : ظننت أنك ذاهب ، على حذف

---

[١] شرح اللمع ١ / ٤٣٧.

[٢] سورة البقرة من الآية ٢٥٩ .

[٣] سورة العنكبوت من الآية ٢ .

[٤] سورة البقرة من الآية ٢١٦.

[٥] شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٥٤.

[٦] ينظر: التذييل والتكميل٦ /١١٦، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٣، وهمع الهوامع ٥٤٨/١.

[٧] قال في ٢ / ٣٣٩ : " فإذا قلت : ظننت أنّ زيدا منطلق ، لم تحتج إلى مفعول ثان ؛ لأنك قد قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ؛ فلذلك استغنيت " .

[٨] المقتصد ١ / ٤٧٨.

ثاني المفعولين ، والأصل : ظننت ذهابَك حاصلاً ".[١]

وقد قوَّى النحويون رأي سيبويه بوجوه :

الأول : أن هذا التقدير لا فائدة فيه ؛ لأن ما تعلق به العلم والظن مصرحٌ به .[٢]

الثاني : أن المفعول المقدر عند الأخفش لم يظهر في شيء من كلام العرب [٣] ، ، ولو كان مقدرًا لجاز إظهاره ؛ إذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الأضمار .[٤]

الثالث : أن هذا يؤدي إلى حذفٍ في الكلام لا دليل عليه .[٥]

الرابع : أن (أنَّ) للتوكيد مع بقاء الجملة على رمتها ، فهى كـ لام الابتداء ، وكما لا يحتاج هناك إلى تقدير مفعول ، كذلك ههنا .[٦]

الخامس : أن في هذا التقدير تحريفٌ لظاهر اللفظ ، فإذا قلت : أظن أن زيدًا قائم ، فليس بينك وبين مخاطبك عهدٌ في القيام ، فإذا قدَّرتَ : أظن أن زيدًا قائم مستقرًا أو ثابتًا ، فإن هذا يقتضي إحالة على قيام معهود ، وذلك تحريف لظاهر اللفظ . ذكره أبوحيان .[٧]

* * * * *

---

(١) المفصل ص ٣٩١.

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٥٤.

(٣) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ٦٤.

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ١٧١.

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٦ / ١١٦.

(٦) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٥٤.

(٧) ينظر : التذييل والتكميل ٦ / ١١٦ ، ١١٧.

٤ - إنابة المصدر المؤول عن ظرف الزمان

اختصت (ما) المصدرية مع صلتها بالنيابة عن ظرف الزمان ، ولذا تسمى المصدرية الظرفية [١] ، كقوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾ [٢] ؛ أي : مدة دوامهما ، قال الفارسي : ".... وحقيقته أنه مع الفعل بمعنى المصدر ..... ، والظرف على الحقيقة هو الاسم المحذوف الذي أقيم هذا المصدر مقامه ، كأنه إذا قال : أجلسُ ما جلستَ ، فقد قال : أجلسُ جلوسَك ؛ أي : أجلسُ وقتَ جلوسك ، فَحَذَفَ الوقتَ ، أو الزمن ، أو ما أشبهه من أسماء الزمان ، وأقام المصدر مقامه ، كما أقيم المصدر مقام الظرف الزماني في قولهم: جئت مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلانٍ ، وما أشبه ذلك مما يحذف فيه اسم الزمان ، ويُقامُ المصدر فيه مُقامه " . [٣]

ونص النحويون على اختصاص هذا بـ (ما) ، أما سائر الحروف المصدرية فيمتنع فيها نيابة المصدر عن ظرف الزمان .

ونُسب إلى ابن جني إجازة ذلك في (أنْ) ، وجعل منه قول الشاعر :

وَتَاللَّـهِ مـا إن شَـهلَةٌ أُمُّ واحِـدٍ ∴ بِأَوجَـدَ مِنّـي أَن يُهـانَ صَـغيرُها [٤]

تقديره : وقت إهانةِ صغيرها . [٥]

---

[١] ينظر : المساعد ١ / ١٧٢.

[٢] سورة هود ١٠٧، ١٠٨.

[٣] المسائل المشكلة البغداديات ص ٢٧٦ ، ٢٧٧.

[٤] البيت من الطويل لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين – القسم الثاني ص ٢١٤ ، ونسبه في الدر المصون ٦ / ٥٢٢ ، إلى أبي ذؤيب الهذلي ، وامرأة شهلة : كبيرة ، بأوجد : بأشد وجدًا ، صغيرها : ولدها . ينظر : شرح أشعار الهذليين ٣ / ١١٧٨.

[٥] ينظر : الدر المصون ٦ / ٥٢٢.

وقول تأبط شرًّا :

وقـــالوا : لا تَنْكِحيـــهِ فإنَّـــهُ ∴ لأَوَّلِ نَصْـــلٍ أنْ يُلاقِـــيَ مَجْمَعَـــا [1]

أي : زمن أن يلاقي مجمعاً ، والمعنى هو : لأول نصلٍ إذا لاقى مجمعاً ، أي : يقتل بأول نصلٍ يعمل في ذلك الوقت . [2]

وكلام ابن جني في المحتسب يخالف ما نسب إليه ؛ فقد قوى قراءة رفع (يوم) في قوله سبحانه :﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ ﴾ [3] ، بعطف المصدر المؤول عليه ؛ لكونه لا يصح عطفه علي (يوم) وهو منصوب على الظرفية ، قال : "والعطف عليه بقوله : ﴿ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى ﴾ ، يؤكد الرفعَ ؛ لأن (أنْ) لا تكون ظرفًا ؛ ألا ترى أنَّ مَنْ قال : زيارتك إياي مقدم الحاج ، لا يقول : زيارتك إياي أنْ يقدم الحاج ؟ وذلك أنّ لفظ المصدر الصريح أشبه بالظرف من (أنْ) وصلتها التي بمعنى المصدر إذا كان اسماً لحدث ، والظرفُ اسمٌ للوقت ، والوقت يكاد يكون حدثًا ، وعلى كل حال فلست تحصل من ظروف الزمان على أكثر من الحدث ، الذي هو حركات الفلك ، فلما تدانيا هذا التداني ساغ وقوعُ أحدهما موقع صاحبه ، أما (أنْ) فحرفٌ موصول جُعل بدلَ لفظِه ، على أنه في معنى المصدر ، وما أبعد هذا عن الظرفية ! ". [4]

---

[1] البيت من الطويل في ديوانه ص ٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٦ ، والدر المصون ٦ / ٥٢٢، وكان الشاعر قد خطب امرأة عبسية فأجابته ، فلما جاءها أخلفت الوعد، واعتلت بأن الرغبة في شرفه وفضله كما كانت ، لكن قيل لها : ما تصنعين برجلٍ يقتل عنك قريباً ؟ لأن له في كل حيٍ جنايةً ، وعنده لكل إنسانٍ طائلة ، فتبقين أيِّمًا . ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٤٩١.

[2] ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٤٩٢.

[3] سورة طه من الآية ٥٩.

[4] المحتسب ٢ / ٥٤ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٢١٣.

وعَدَلَ النَّحَّاسُ لهذه العلة عن عطف المصدر المؤول على الظرف ، وجعله معطوفًا على كلمة (الزينة) . [١]

أما مَن ذهب إلى نيابة المصدر المؤول مع (أنْ) عن ظرف الزمان ، فهو الزمخشريُّ ، وحمل عليه قَدْرًا من الآيات منها : قوله تعالى : ﴿ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ﴾ [٢]، وقوله سبحانه : ﴿ إِلاَّ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾ [٣]، وقوله : ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ﴾.[٤]

فقد ذكر في توجيه المصدر في الآية الأولى وجهين : أحدهما : حاجّ لأن آتاه اللَّه الملك ، والثاني : حاجّ وقت أن آتاه اللَّه الملك . [٥]

ومنع النحويون ذلك ، قال أبو حيان : " أما جعلُ (أنْ) وما بعدها ظرفًا فلا يجوز ، نصَّ النحويون على ذلك ، وأنه مِمَّا انفردت به (ما) المصدرية ، ومنعوا أن تقول : أجيئك أنْ يصيحَ الديك ، يريد : وقتَ صياح الديك " . [٦]

ومع نصِّ أبي حيان على انفراد (ما) المصدرية بذلك ، فقد منعه فيها في موضع آخر ، قال : " لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المُصَرَّح بلفظه، فلا يجوز : أجيءُ أن يصيح الديك ، ولا : جئت أنْ صاحَ الديك " .[٧]

فنص أبي حيان الأول صريحٌ في جواز نيابة (ما) عن ظرف الزمان ، أما نصه الأخير فيمنع نيابة غير المصدر الصريح عن ظرف الزمان ؛ لذا تعقَّبه

---

(١) إعراب القرآن ٣ / ٤٢.
(٢) سورة البقرة من الآية ٢٥٨.
(٣) سورة النساء من الآية ٩٢.
(٤) سورة غافر من الآية ٢٨.
(٥) ينظر : الكشاف ١ / ٣٠٥.
(٦) البحر المحيط ٣ / ٣٣٦.
(٧) السابق ٢ / ٢٩٨.

السمينُ الحلبيُّ ، فقال : " ..... كذا قاله الشيخ ، وفيه نظر ؛ لأنه قال : لا ينوب عن الظرف إلا المصدر الصريح ، وهذا معارَضٌ بأنهم نَصُّوا على أنَّ (ما) المصدرية تنوب عن الزمان ، وليستْ بمصدرٍ صريح ".[١]

وقال ابن عقيل : " ولا يشارك (ما) في ذلك غيرها من الموصولات الحرفية ، خلافًا للزمخشري في (أنْ) " .[٢]

الردود على مذهب ابن جني والزمخشري :

قال ابن مالك : " والذي ذهب إليه – الزمخشري – غيرُ جائزٍ عندي ؛ لأن استعمال (أنْ) في التعليل مُجْمَعٌ عليه ، وهو لائقٌ في هذا الموضع [٣]، فلا يُعدل يُعدل عنه ، واستعمالها في موضع التوقيت لا يَعترفُ به أكثرُ النحويين ، ولا ينبغي أن يُعترفَ به ؛ لأن كلَّ موضعٍ ادُّعي فيه ذلك صالِحٌ للتعليل ، فالقول به مُوقِعٌ في لبسٍ " .[٤]

وقال ابن هشام : " ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكنٌ ، وهو متفق عليه ، فلا مَعْدِل عنه " .[٥]

وقال ابن عقيل : " ولا حجة فيه إذ يحتمل أن يكون التقدير : لأن آتاه الله الملك ".[٦]

وقال الآلوسي : " والحق أنَّ التعليل لما أمكن ، وهو متفَقٌ عليه ، خالٍ عما

---

(١) الدر المصون ٢ / ٥٥١.

(٢) المساعد ١ / ١٧٢.

(٣) يقصد قوله تعالى : ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ البقرة ٢٥٨.

(٤) شرح التسهيل ١ / ٢٢٥ ، ٢٢٦.

(٥) المغني ص ٤٠٢.

(٦) المساعد ١ / ١٧٢.

يقال ، لا ينبغي أن يُعدل عنه ، لا سيما وتقدير المضاف مع القول بالامتداد ، والتزام قول ابن جني ، والصفار – مع مخالفته لكلام الجمهور – في غاية من التعسف ".[1]

* * * * *

[1] روح المعاني ٣ / ١٦.

٥ - مجيء المصدر المؤول حالاً

سُمِعَ مجيءُ المصدر الصريح حالاً ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً ﴾ [١] ، وقوله سبحانه : ﴿ جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً ﴾ [٢] ، وقول العرب : طلع بغتةً ، وكلمته مشافهةً ، وأشباه ذلك ، وأجمع النحويون على أنه لا يقاس عليه غيره، وشذ المبرد فجوز القياس . [٣]

أما المصدر المؤول فقد منع النحويون وقوعه موقع الحال ؛ لأن الحال يلزمها التنكير ، والمصدر المؤول في مرتبة الضمير ، كما سبق .

ونسب أبو حيان إلى ابن جني إجازة ذلك ، قال : " ومذهب سيبويه أن (أنْ) والفعل – وإن قدر مصدرًا – لا يجوز أن يقع حالاً ، وذهب ابن جني إلى أنه يجوز أن يقع (أنْ) والفعل حالاً ، كما يقع صريح المصدر ، قال ذلك في قول الشاعر :

وقـــالوا : لا تَنْكِحيـــهِ فإنَّـــهُ ∴ لأَوَّلِ نَصْلٍ أن يُلاقِيَ مَجْمَعَا [٤]" [٥]

[٥]

وأجاز الزمخشري هذا في قوله تعالى : ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلاَّ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾ . [٦]

قال الزمخشري : " فإن قلت : بِمَ تَعلَّقَ ﴿ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾ ، وما محلُّه ؟

---

[١] سورة البقرة من الاية ٢٦٠.

[٢] سورة الأنعام من الآية ٣١.

[٣] ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٧٠.

[٤] سبق تخريج البيت ص.

[٥] السابق ٣ / ١٥٧١ ، ١٥٧٢.

[٦] سورة النساء من الآية ٩٢ .

قلت: تعلق بـ عليه ، أو بـ ﴿ مُّسَلَّمَةٌ ﴾ ، كأنه قيل : وتجب عليه الديةُ أو يُسَلِّمُهَا، إلا حين يتصدقون عليه . ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان ، كقولهم : اجلس ما دام زيد جالسًا ، ويجوز أن يكون حالاً من أهله ، بمعنى: إلا متصدقين ".[١]

وتبعه أبو البقاء ، فقال : " ﴿ إِلاَّ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾ ، قيل : هو استثناء منقطع ، وقيل : هو متصل ، والمعنى : فعليه دية في كل حال إلا في حال التصدق عليه بها ".[٢]

ومنع سيبويه وقوع المصدر المؤول حالا ؛ لأن (أنْ) للمستقبل ، وهو يخالف الحال ، قال : " ألا ترى أنَّك تقول : أنت الرجل أنْ تنازلَ ، أو أنْ تُخاصِمَ ، كأنك قلت : نِزالاً وخصومة ، وأنت تريد المصدر الذى فى قوله : فَعَلَ ذاك مَخافةَ ذاك ؛ ألا ترى أنك تقول : سكت عنه أَن أَجْتَرَّ مَوَدتَه ، كما تقول : أجتار مودته ، ولا تقع (أنْ) وصلتها حالاً يكون الأول فى حال وقوعِهِ ؛ لأنها إنما تذكر لما يقع بعد ، فمن ثم أُجريَتْ مُجرى المصدر الأول ، الذى هو جوابُ لِمَه ؟ " .[٣]

وخطأ أبو حيان القائلين بنيابة المصدر المؤول عن الحال اعتمادًا على ما أصله سيبويه ، قال : " .... وأما أن ينسبك منها مصدر فيكون في موضع الحال، فنصوا أيضًا على أن ذلك لا يجوز ، قال سيبويه في قول العرب : أنت الرجل أن تنازل أو أن تخاصم ، في معنى : أنت الرجل نزالاً وخصومة ، إنَّ انتصاب هذا انتصاب المفعول من أجله ، لأن المستقبل لا يكون حالاً ".[٤]

---

[١] الكشاف ١ / ٥٥٠.

[٢] التبيان ١ / ١٩٠.

[٣] الكتاب ١ /٣٩٠.

[٤] البحر المحيط ٣ / ٣٣٦.

ومع وضوح هذا الوجه في بعض المواضع وجدنا بعض المعربين يَعْدِلُون عنه إلى قول سيبويه ، مع اعترافهم بأنه الظاهر ، فمن ذلك ما ذهب إليه أبو حيان ومن بعده السمين الحلبي في قوله تعالى : ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾ .[1]

قال أبو حيان : " نصَّ ابنُ عطية [2]، وغيره على أن هذا استثناء منقطع ..... ، وقيل : وليس على ما ذهبوا إليه ، بل هو استثناءٌ متصلٌ ، لكنه من الأحوال [3] ، لأن قوله : فنصف ما فرضتم ، معناه : عليكم نصف ما فرضتم في كل حال إلاَّ في حال عفوهن عنكم ، فلا يجب ، وإن كان التقدير : فلهن نصف فالواجب ما فرضتم ، فكذلك أيضًا . وكونُه استثناءً من الأحوالِ ظاهرٌ ، ونظيره : ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلاَّ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ [4] ، إلاَّ أن سيبويه منع أن تقع (أنْ) وصلتها حالاً ، فعلى قول سيبويه يكون ﴿ إِلَّا أَن يَعْفُونَ ﴾ استثناءً منقطعًا ".[5]

فالمصدر المؤول – في الآية – في تأويل اسم المفعول المنصوب على الحال ، وقد عدل أبوحيان عن هذا الوجه ؛ لمخالفته ما أصَّلَهُ سيبويه .

وقال في قوله تعالى : ﴿ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلاَّ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ : " ولا يجوز أن

---

[1] سورة البقرة من الآية ٢٣٧.

[2] ينظر : المحرر الوجيز ١ / ٣١٢.

[3] قال القرافي : " (أنْ) وما عملت فيه بتأويل المصدر، والمصدر في تأويل اسم المفعول المنصوب على الحال ، تقديره : فنصف ما فرضتم ثابت في جميع الأحوال إلا معفوًا عنه ، و(معفوًا عنه) حال منصوبة ، فهو استثناء من الأحوال ، وهو استثناء متصل " . الاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٦٣١.

[4] سورة يوسف من الآية ٦٦.

[5] البحر المحيط ٢ / ٢٤٤، ٢٤٥ ، وينظر : الدر المصون ٦ / ٥٢١ ، ٥٢٢.

يكون مستثنى من الأحوال مقدرًا بالمصدر الواقع حالاً [١] ، وإن كان صريح المصدر قد يقع حالاً ، فيكون التقدير : لتأتنني به على كل حال إلا إحاطة بكم ؛ أي : محاطًا بكم ، لأنهم نصوا على أنّ (أن) الناصبة للفعل لا تقع حالاً ، وإن كانت مقدرة بالمصدر الذي قد يقع بنفسه حالاً " . [٢]

وعلل السمين ذلك بقوله : " لأنهم لم يَغْتفروا في المؤول ما يَغتفرونه في الصريح ، فيجيزون : جئتُك رَكضًا ، ولا يُجيزون : جئتك أنْ أركضَ ، وإن كان في تأويله ".[٣]

وأجيب بأنه ليس المراد بالحال الحال المصطلح عليها ، بل الحال اللغوية.[٤]

وقال السمين مفرقًا بين الظرف والحال في نيابة (أنْ) عنهما : " ولك أَنْ تُفَرِّق ما بينهما بأن الحال تلزمُ التنكيرَ ، و(أنْ) وما في حَيِّزها نَصُّوا على أنها في رتبة المضمر في التعريف ، فيُنافي وقوعَها موقعَ الحال بخلاف الظرف ، فإنه لا يُشترط تنكيرُه ، فلا يَمْتنع وقوعُ (أَنْ) وما في حيزها موقعَه ".[٥]

وقد عَوَّلُوا على هذه العلة – أيضًا – في تعليلهم لمنع فتح همزة (إنَّ) في أول جملة الحال ، قال الصبان : " لم تفتح حينئذٍ ؛ لأن وقوع المصدر حالاً – وإن كثر – سماعيٌّ ، على أن السماع إنما وَرَدَ في المصدر الصريح لا المؤوّل ؛ ولأنَّ

---

[١] قال القرافي : " فاستثنى حالة الإحاطة من جملة الأحوال ، وتقدير الكلام : لتأتنني به في جميع الأحوال إلا في حالة الإحاطة بكم ، والأحوال ليست ملفوظًا بها البتة " . الاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٩٨.

[٢] البحر المحيط ٥ / ٣٢٢.

[٣] الدر المصون ٦ / ٥٢١ ، ٥٢٢.

[٤] ينظر : روح المعاني ١٣ / ١٤.

[٥] الدر المصون ٦ / ٥٢٢ ، ٥٢٣.

المصدرَ المنسبكَ مِنْ (أنَّ) المفتوحةَ الناصبةَ لمعرفةٍ معرفةٌ ، والحال نكرة، ولا بد من كون إنَّ في ابتداء الحال ؛ ليخرج نحو : خرج زيد ، وعندي أنه فاضل ".[١]

لكن الشاطبي أفاد أنَّ علة منع ذلك ؛ كون الحال بالمفرد لا تقترن بالواو ، قال : " فالمفتوحة لا تقع هنا ؛ لأن الحال بالمفرد لا تصاحب الواو ".[٢]

وعلى الرغم من هذا ، فقد نقل النحويون عن السيرافي جواز جعل (خلا)، و(عدا) مع (ما) في موضع الحال .

فتستعمل (خلا) ، و(عدا) مع (ما) المصدرية ، فتؤول معهما بمصدر في موضع نصب ، وقد اختلف في توجيهه على أقوال :

الأول : قال السيرافي : هو مصدر موضوع موضع الحال ، كما يجوز ذلك في المصدر الصريح ، مثل : أرسلها العراكَ ، فمعنى : قاموا ما خلا زيدًا ، قاموا خالين عن زيد .

الثاني : ذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب (غير) .

الثالث : قيل : انتصابه على الظرف و(ما) وقتيّة ؛ أي : وقت مجاوزتهم ، على نيابتها وصلتها عن الوقت ، ومعنى : قاموا ما خلا زيدًا : قاموا وقت خُلُوِّهِمْ عن زيدٍ . [٣]

* * * * *

---

[١] حاشية الصبان ١ / ٤٣١.

[٢] المقاصد الشافية ٢ / ٣٢٤.

[٣] ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٦٨٨ ، والجنى الداني ص ٤٣٨ ، ومغني اللبيب ص ١٧٩.

٦ - وقوع المصدر المؤول مضافاً إليه

يقع المصدر المؤول من (أنْ) والفعل في موضع المضاف إليه ، مثل : إنه أهلُ أن يفعل ، ومخافة أن تفعل ، وأجيء بعد أن تقوم ، وقبل أن تخرج [١] ، والتقدير : أهل الفعل ، ومخافة الفعل ، وبعد قيامك ، وقبل خروجك .

وخَرَّجَ عليه جماعةٌ من النحويين قولَه عز وجل : ﴿ قَالُواْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِينَا ﴾ [٢] ؛ أي : من قبل إتيانك ، وقوله : ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾[٣]، أي : من قبل إتيان أحدكم الموت . [٤]

وقال ابن الطراوة : لا يجوز أن يضاف إلى (أنْ) ومعمولها ؛ لأن معناها التراخي ، فما بعدها في جهة الإمكان ، وليس بثابت ، والنية في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فإن ثبوت غيره محال . [٥]

قال أبوحيان : " وهو مردود بالسماع ، فقد حكاها الثقات عن العرب في قولهم : مخافة أن تثقل ، ويقال : أجيء بعد أن تقوم ، وقبل أن تخرج " . [٦]

ويرى ابن طاهر أن قولهم : مخافَةَ أَن تضربَ ، وما سُمِعَ منه مؤول على حذف التنوين تخفيفًا ، والمصدر منصوب على المفعولية ، ورده بعضُهم بأنه لم

---

[١] ينظر : همع الهوامع ٢ / ٣٦٤.

[٢] سورة الأعراف من الآية ١٢٩.

[٣] سورة المنافقون من الآية ١٠.

[٤] ينظر : الأمالي الشجرية ٣ / ١٥٣ ، ومغني اللبيب ص ٤٢ ، والبرهان في علوم القرآن ٤/٢٢٤.

[٥] ينظر : همع الهوامع ٢ / ٣٦٤ ، والأشباه والنظائر ٤ / ٦٣.

[٦] ينظر : الأشباه والنظائر ٤ / ٦٣.

يثبت في كلامهم حذفُ التنوين تخفيفًا ، وإنما حذف لالتقاء الساكنين . [١]

وعلى المنع مشى أبو القاسم السهيلي في الروض الأنف ، قال : " ولا تقول : يوم أَن تخرج ؛ لأنها ليست باسم .... ، وإنما تضاف إلى الأسماء المحضة، لا إلى التأويل ..... " [٢]

* * * * *

[١] ينظر : البحر المحيط في أصول الفقه ٢ / ٢٤.

[٢] ٣ / ٢٣٢.

٧ - نعت المصدر المؤول

إذا كان المصدر الصريح يجوز نعته ، كقولنا : يعجبني قيامُكَ الطويلُ في صلاتك ، فإن المصدر المؤول لا يجوز فيه ذلك ، لا يجوز : يعجبني أن تقوم الطويلُ في صلاتك ، ولا علة لذلك عند النحويين إلا عدم سماعه عن العرب ، وقد اختلف في هذه المسألة على قولين :

الأول : أجاز أبو جعفر النحاس ومكي بن أبي طالب [١] ، والزمخشري ، والقرطبي [٢]، وأبو السعود [٣] نعت المصدر المؤول من (ما) والفعل ، وخرجوا على ذلك قولَ الله عز وجل : ﴿ وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلاَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾ [٤]، على قراءة كسر الباء في كلمة (الكذب) [٥]، والمعنى: لوصف ألسنتكم الكذبِ ، فالكذب عندهم نعت للمصدر المؤول .

قال أبو جعفر النحاس : " بالخفض على النعت لـ ما ، أو البدل " . [٦]

وقال الزمخشري: " وقرئ (الكذب) بالجر صفة لـ ما المصدرية ، كأنه قيل : لوصفها الكذب ، بمعنى الكاذب ، كقوله تعالى : ﴿ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [٧] " . [٨]

الثاني : منع الأكثرون نعت المصدر المؤول ، قال أبو حيان الأندلسي : " وأجاز

---

[١] ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٢٦.

[٢] ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٠ / ١٩٦.

[٣] ينظر : تفسير أبي السعود ٥ / ١٤٧.

[٤] سورة النحل ١١٦.

[٥] قراءة الحسن والأعرج وطلحة وأبي معمر وابن أبي إسحاق ونعيم بن ميسرة وابن يعمر . ينظر : مختصر ابن خالويه ص ٧٧ ، والمحتسب ٢ / ١٢.

[٦] إعراب القرآن ٢ / ٤١٠.

[٧] سورة يوسف من الآية ١٨.

[٨] الكشاف ٢ / ٦٤١.

الزمخشري ، وغيره ، أن يكون الكذب ، بالجر صفة لـ ما المصدرية .....، وهذا عندي لا يجوز ؛ وذلك أنهم نصوا على أنّ (أن) المصدرية لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل ، ولا يوجد من كلامهم : يعجبني أنْ قمت السريعُ ، يريد : قيامك السريع ، ولا عجبت من أنْ تخرج السريع ؛ أي : من خروجك السريع ، وحكم باقي الحروف المصدرية حكم (أنْ) ، فلا يوجد من كلامهم وصف المصدر المنسبك من (أنّ) ، ولا من (ما) ، ولا من (كي) ، بخلاف صريح المصدر فإنه يجوز أن ينعت ، وليس لكل مقدر حكم المنطوق به ، وإنما يتبع في ذلك ما تكلمتْ به العرب " . [1]

وخرجوا قراءة (الكذبِ) ، بكسر الباء ، على أنها بدل من (ما) ، مصدريةً كانت ، أو موصولة ، قال الفراء : " وبعضهم يخفض (الكَذِبَ) يجعله مخفُوضاً باللام التى فى قوله (لِمَا) لأنه عبارة عن (ما) .... " . [2]

وقال ابن جني : " أما (الكذبِ) بالجر فبدل من (ما) في قوله : ﴿ وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ﴾ ؛ أي : ولا تقولوا للكذب الذي تصف ألسنتكم " [3]

وقال أبو البقاء : " ويقرأ بفتح الكاف وكسر الذال والباء ، على البدل من (ما) سواء جعلتها مصدرية ، أو بمعنى الذى " . [4]

وقال في إعراب القراءات الشواذ : " وهو بدل من (ما) ، و(ما) بمعنى الذي ؛ أي : الذي تصف ألسنتكم " . [5]

---

[1] البحر المحيط ٥ / ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، وينظر : الدر المصون ٧ / ٢٩٨.

[2] معانى القرآن للفراء ٢ / ١٠٧.

[3] المحتسب ٢ / ١٢.

[4] التبيان ٢ / ٨٦.

[5] إعراب القراءات الشواذ ١ / ٧٧٢.

واقتصر على هذا الوجه ابن عطية [١] ، وابن هشام [٢] ، والبيضاوي.[٣]

* * * * *

[١] ينظر : المحرر الوجيز ٣ / ٤٣٥.

[٢] ينظر : مغني اللبيب ص ٨٢٢.

[٣] ينظر : تفسير البيضاوي ١ / ٤٢٤.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه ، وسلم ... وبعد ؛؛؛؛

فقد وضحت هذه الدراسة أحكامًا مهمة دارت حول المصدر المؤول ، وأدواته ، ما اتفق منها على مصدريته ، وما اختلف فيه ، وما يجوز أن يحل محله ، وما يمتنع ، وإعرابه ، وآراء النحويين في ذلك ، وما لا يتم إلا به ، وما يتوقف حكمه عليه .

وفي الختام أوجز أهم ما خرجتْ به من نتائج :

١ – أجاز سيبويه والأكثرون وصل (أنْ) بفعل الأمر ، ومنعه الرضي وأبو حيان محافظة على لفظ الأمر بعد التأويل بالمصدر ، وأحسن الزمخشري في تقدير لفظ الأمر قبل المصدر ، والأرجح : جواز دخول أنْ على الأمر ؛ لأن التأويل أمر تقديري ، لا يبعد المصدر – هنا – عن لفظ الأمر .

٢ – الصواب عدُّ (أن) الداخلة على الفعل الجامد مخففةً من الثقيلة ، وليست مصدرية ؛ إذ لا يمكن تقدير المصدر مع الفعل الجامد .

٣ – الأرجح التسليم بمصدرية (لو) ؛ لكثرة ما سمع من ذلك : في القرآن الكريم، وفي شعر العرب ؛ ولأن هذا أحسن من التقدير الذي لجأ إليه بعضهم ؛ للتعسف الواضح فيه ، إضافة إلى كونه خلاف الأصل ، وعلى هذا كثير من النحويين .

٤ – ثبت مجيء (الذي) مصدرية ، عند بعض النحويين ، في غير آية ، وفي سبعة أبيات من الشعر ، وفي قولٍ لبعض العرب ، ونصَّ عليه كثير من النحويين ؛ فما اعتل به أبو حيان لمنعه لا يقوى أمام ما عليه الأكثرون ، وأبو حيان نفسه وقع فيما فرَّ منه في حمل (الذي) على (مَنْ) الشرطية في

الجزم ، ومن غَلَّطّ غُلِّط .

٥ – لا فائدة في صناعة نحوية تبعدنا عن المعنى الذي يتطلبه السياق ، ما دام النص المستشهد به مما يحتج به ، وجعل (الذي) بمعنى (أن) أو العكس يفتح بابا مهما من أبواب اللغة وهو التقارض ، الذي يعمل بدوره على التوسع فيها .

٦ – السياق هو الأصل في التأويل بالمصدر مع فَقْدِ الحرف المصدري ، وإذا كانوا قد حذفوا بعض الأدوات العاملة مع بقاء عملها ، فحذفُ غير العامل أحرى ، وعلى هذا فإنه من الممكن التأويل بالمصدر من غير وجود أداته التي يسبك بها.

٧ – الأرجح جعل المصدر المؤول اسمًا لـ (كان) ؛ لمجيئه على الأصل ، ما لم يطلب السياق خلاف ذلك ، فليس هذا الأمر واجبًا بل يدور بين : الاستحسان والجواز .

٨ – يجوز سد (أنّ) ومعموليها مَسَدَّ خبر (ليت) ، مثل : ليت أنَّ زيدًا خارجٌ ، ويمتنع ذلك مع (أنْ) والفعل ، فلا يجوز : ليت أنْ يقومَ زيد .

٩ – يمتنع سد (أنَّ) ومعموليها مسد خبر (لعلَّ) ، مثل : لعلَّ أنَّ الله يرحمنا ، لعدم سماع ذلك عن العرب .

١٠ – رَأْيُ سيبويه أقوى مِنْ رأي الأخفش في سد (أنَّ) ومعموليها مسد المفعولين بعد (ظن) وأخواتها ؛ لتمام المعنى به ؛ ولا حاجة إلى تقدير مفعول محذوف ؛ لأن ما لا فائدة فيه لا معنى لتقديره .

١١ – خَطَّأَ أبو حيان القائلين بنيابة المصدر المؤول عن الحال ؛ لأنه في حكم المعرفة؛ اعتمادًا على كلام سيبويه ، وهذا أيضًا جعل بعض المعربين يَعْدِلُون عن الحمل عليه مع اعترافهم بأنَّه الظاهر ، وتحكيمُ كلام النحويين مقابل ما

يطلبه السياق مما لا ينبغي التعويل عليه .

١٢ – انفرد الزمخشريُّ بتجويز نيابة (أنِ) المصدرية وصلتها عن الظرف ، والأكثرون على اختصاص هذا بـ (ما) المصدرية ، التي تدل على الزمان والظرفية والدوام والتأبيد .

١٣ – طُولُ (أنْ) و (أنَّ) بالصلة سَوَّغَ حذفَ حرفِ الجرِّ معهما ؛ لأنَّ طولَ الكلام يستدعي التخفيف ؛ ولعدم طول المصدر الصريح امتنع الحذفُ معه ، وهذا هو الفرقُ بينهما .

١٤ – الحاجة إلى المصدر المؤول في التعجب من المبني لغير الفاعل مضبوطة بقاعدة (أمن اللبس) ، فالأفعال التي يلتبس فيها قَصْدُ الفاعل بقصدِ المفعول ، يتعين معها الإتيانُ به ، وما يختص بغير الفاعل يجوز صوغه مع المصدر الصريح .

أسأل الله – عز وجل – أن أكون قد وفقت في عرض ما إليه قصدت ، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل .

الباحث

* * * * *

ثبت المصادر

١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطى ، تح د / شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب – ط١ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

٢ – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى – تح د / رجب عثمان – مطبعة الخانجى ، القاهرة .

٣ – الأزهية في علم الحروف للهروي ، تح د / عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

٤ – أساس البلاغة للزمخشري ، تح / محمد باسل عيون السود ، منشورات بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٥ – الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ٦٨٢ هـ ، تح د / طه محسن ، مطبعة الإرشاد – بغداد ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

٦ – الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تح د / عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م .

٧ – إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري تح / محمد السيد أحمد عزوز – عالم الكتب– ط أولى ١٤٠٧-١٩٩٦ .

٨ – إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس – تح د / زهير زاهد – عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – ط ٣ .

٩ – الأمالي لأبي علي القالي – دار الكتب العلمية – بيروت .

١٠ – الأمالي الشجرية لابن الشجري ، تح د/ محمود الطناحى ، مكتبة الخانجى – ط١ ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

١١- الأمالي النحوية لابن الحاجب ، تح / هادي حسن حمودي – عالم الكتب ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

١٢ – أمالي الزجاجي ، تح الأستاذ / عبد السلام هارون ، دار الجيل – بيروت .
١٣– البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تح / عادل عبد الموجود ، وعلي معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
١٤ – البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ، تح د / محمد محمد تامر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .
١٥ – بدائع الفوائد لابن القيم ، تح / هشام عبد العزيز عطا ، وآخرين – مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .
١٦ – البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تح د / عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط١ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م .
١٧– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تح / محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت .
١٨ – البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري – تح د / طه عبد الحميد طه – الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٩ – التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تح / علي محمد البجاوي – دار إحياء الكتب العربية .
٢٠ – التحرير والتنوير للعلامة محمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس ، ١٩٩٧ م
٢١ – التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، تح د / حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق .
٢٢ – التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تح / محمد باسل عيون السود ، منشورات بيضون دار الكتب العلمية– بيروت ، ط١ ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

٢٣ – تفسير أبي السعود ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
٢٤ – تفسير البيضاوي ، تح / عبد القادر عرفات – دار الفكر .
٢٥ – تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، تح / أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط٢ ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م .
٢٦ – تقرير العلامة المحقق الانبابي على حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ط المطبعة الخيرية بمصر ، ١٣٢٤ هـ .
٢٧ – التلخيص في علوم البلاغة للخطيب القزويني ، ضبطه وشرحه الأستاذ / عبد الرحمن البرقوقي ، دار الفكر العربي .
٢٨ – توضيح المقاصد والمسالك للمرادي تح د / عبد الرحمن سليمان ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
٢٩ – الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تح د / فخر الدين قباوة ، أ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت ط١ – ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .
٣٠ – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، تصحيح / يوسف البقاعي – دار الفكر .
٣١ – حاشية الصبان على شرح الأشموني تح / طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية .
٣٢ – حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل للسجاعي ، المطبعة الميمنية ، ١٣٠٦ هـ .
٣٣ – الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسى – تح / بدر الدين قهوجى ، وآخر– دار المأمون للتراث – ط أولى ١٤٢٣ هـ / ١٩٩٢ م .
٣٤ – خزانة الأدب للبغدادي ، تح أ / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي –

القاهرة ، ط ٤ .
٣٥ – دراسات لأسلوب القرآن الكريم للأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث – القاهرة .
٣٦ – درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها ، تح / عبد الحفيظ علي القرني – دار الجيل بيروت ، مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة – ط١ ، ١٤١٧ هـ – ١٩٨٦ م .
٣٧ – الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى – تح د / أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – ط أولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
٣٨ – ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت ، تح د / حسن محمد باجوده – مكتبة دار التراث ، القاهرة .
٣٩ – ديوان الأعشى ، تح د / محمد محمد حسين – المطبعة النموذجية .
٤٠ – ديوان امرئ القيس تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – ط ٥ .
٤١ – ديوان تأبط شرًا ، تح / عبد الرحمن المصطاوي – دار المعرفة – بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .
٤٢ – ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تح د / نعمان طه ، دار المعارف – ط ٣ .
٤٣ – ديوان جميل بثينة ، دار صادر – بيروت .
٤٤ – ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت ، تح د / نعمان طه ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
٤٥ – ديوان الحماسة لأبي تمام – تح / أحمد حسن بسج ، منشورات بيضون دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .
٤٦ – ديوان ذي الرمة / تح أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .
٤٧ – ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه / علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية – بيروت .
٤٨ – ديوان عبد الله بن رواحة ، تح د / وليد قصاب – دار العلوم للطباعة

والنشر ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م

٤٩ – ديوان عمر بن أبي ربيعة ، صححه / بشير يموت ، المطبعة الوطنية بيروت ط١ ١٣٥٣ هـ ، ١٩٣٤ م .

٥٠ – ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلى) تح / يسري عبد الغني ، منشورات بيضون دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .

٥١ – ديوان كثير عزة ، تح د / إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .

٥٢ – ديوان كعب بن زهير ، شرحه الأستاذ / علي فاعور ، منشورات بيضون – دار الكتب العلمية ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م .

٥٣ – ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية – ط ٢ ، ١٩٩٥ م .

٥٤ – رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تح / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٥٥ – روح المعاني للآلوسي – دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٥٦ – الروض الأنف للسهيلي تح / عبد الرحمن الوكيل ، دار الكتب الإسلامية ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .

٥٧ – شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي ، تح د / فخر الدين قباوه – دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

٥٨ – شرح ابن عقيل ، تح / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر – دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٥م .

٥٩ – شرح التسهيل لابن مالك – تح د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوى المختون – هجر للطباعة والنشر .

٦٠ – شرح جمل الزجاجى لابن عصفور – تح د / صاحب أبو جناح – منشورات

وزارة الثقافة – الجمهورية العراقية .
٦١ – شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تح د / سلوى محمد عرب ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث – جامعة أم القرى ، ١٤١٩ هـ .
٦٢ – شرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري ، تح / د علي المفضل حمّودان ، دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق ط١ ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م
٦٣ – شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تح / أحمد أمين ، وعبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت – ط ١ ، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
٦٤ – شرح ديوان الفرزدق لإيليا الحاوي ، منشورات دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة – بيروت – ط١ ، ١٩٨٣ م .
٦٥ – شرح الرضى على الكافية – تح د / يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس – ١٩٧٨ م .
٦٦ – شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، تح / محمد نور الحسن وزميليه ، دار الفكر – ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م .
٦٧ – شرح شواهد شرح الشافية لعبد القادر البغدادي ، تح / محمد نور الحسن وزميليه – دار الفكر.
٦٨ – شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري ، تح الأستاذ / عبد السلام هارون – دار المعارف ، ط ٥ .
٦٩ – شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تح / محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة، ط ١١ ، ١٣٨٣ هـ .
٧٠ – شرح الكافية الشافية لابن مالك – تح د / عبد المنعم أحمد هريدى – دار المأمون للتراث .
٧١ – شرح اللمع للأصفهاني الباقولي ٥٤٣ هـ ، تح د / إبراهيم بن محمد أبو

عباة ، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .

٧٢ – شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبى بالقاهرة .

٧٣ – صحيح البخاري تح / محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة ، ط ١ – ١٤٢٢هـ .

٧٤ – طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ، تح د/ محسن غياض – بغداد – ١٩٧٤ م.

٧٥ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ، صححه / عبد الله محمود محمد عمر ، منشورات بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م

٧٦ – غايات البيان في معرفة ماءات القرآن للجعبري ، تح / عبد الحميد الوكيل ، ط دار أبو المجد ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

٧٧ – الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لابن عابدين الدمشقي ١٢٥٢ هـ ، تح د / حاتم الضامن – دار الرائد العربي – بيروت – ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

٧٨ – الكامل للمبرد ، تح د / محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

٧٩ – الكتاب لسيبويه – تح أ / عبد السلام هارون – الخانجى .

٨٠ – الكشاف للزمخشرى – دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٧ هـ .

٨١ – اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، تح / عبد الإله نبهان وآخر – دار الفكر – دمشق – ط أولى ١٩٩٥ م .

٨٢ – المؤتلف والمختلف للآمدي ، صححه / ف . كرنكو – دار الجيل – بيروت ،

ط ١ ، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
٨٣ – مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي مطبوع مع حاشية يس العليمي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – ط ٢ ، ١٣٩٠ هـ – ١٩٧١ م .
٨٤ – المحتسب لابن جنى – تح / على النجدى ناصف ، د / عبد الفتاح شلبى – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
٨٥ – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ، تح / عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – لبنان – ط ١ ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م
٨٦ – المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ، تح د / حسن هنداوي – كنوز إشبيليا – ط ١ ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م .
٨٧ – المسائل المشكلة البغداديات لأبي علي الفارسي ، تح / صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني – بغداد .
٨٨ – المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح / محمد كامل بركات ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي– جامعة أم القرى، ط ٢، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.
٨٩ – مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي تح د / حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ .
٩٠ – معاني القرآن للفراء ، تح / محمد على النجار وآخرين – عالم الكتب .
٩١ – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تح د / عبد الجليل شلبي – علم الكتب .
٩٢– معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د / محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
٩٣ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تح د / مازن

المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر – بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٥ .
٩٤ – المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تح د / علي بو ملحم – مكتبة الهلال – بيروت ط ١، ١٩٩٣ م
٩٥ – المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية للشاطبي ٧٩٠ هـ ، تح / مجموعة من أساتذة جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى ط ١ .
٩٦ – المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تح د / كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢ م .
٩٧ – المقتضب للمبرد ، تح أ / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ط ٣ ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م .
٩٨ – من نحو القرآن ، للشيخ / يوسف أبو العلا الجرشة ، ط السعادة ، ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م .
٩٩ – موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري – تح د / عبدالكريم مجاهد – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ ، ١٩٩٦ م .
١٠٠ – نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، تح د / محمد إبراهيم البنا – دار الرياض للنشر والتوزيع .
١٠١ – النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، صححه / علي محمد الضباع ، دار الفكر .
١٠٢ – همع الهوامع للسيوطي ، تح / عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية .